أركـان للدراسات والأبحاث والنشر
Arkan for Studies Research and Publishing

العلاقة بين الاستقرار السياسي والأداء الكلي للاقتصاد: ليبيا في أعقاب ثورة ٢٠١١ نموذجًا

إعداد
حازم حسانين محمد
الصدام يس حسن

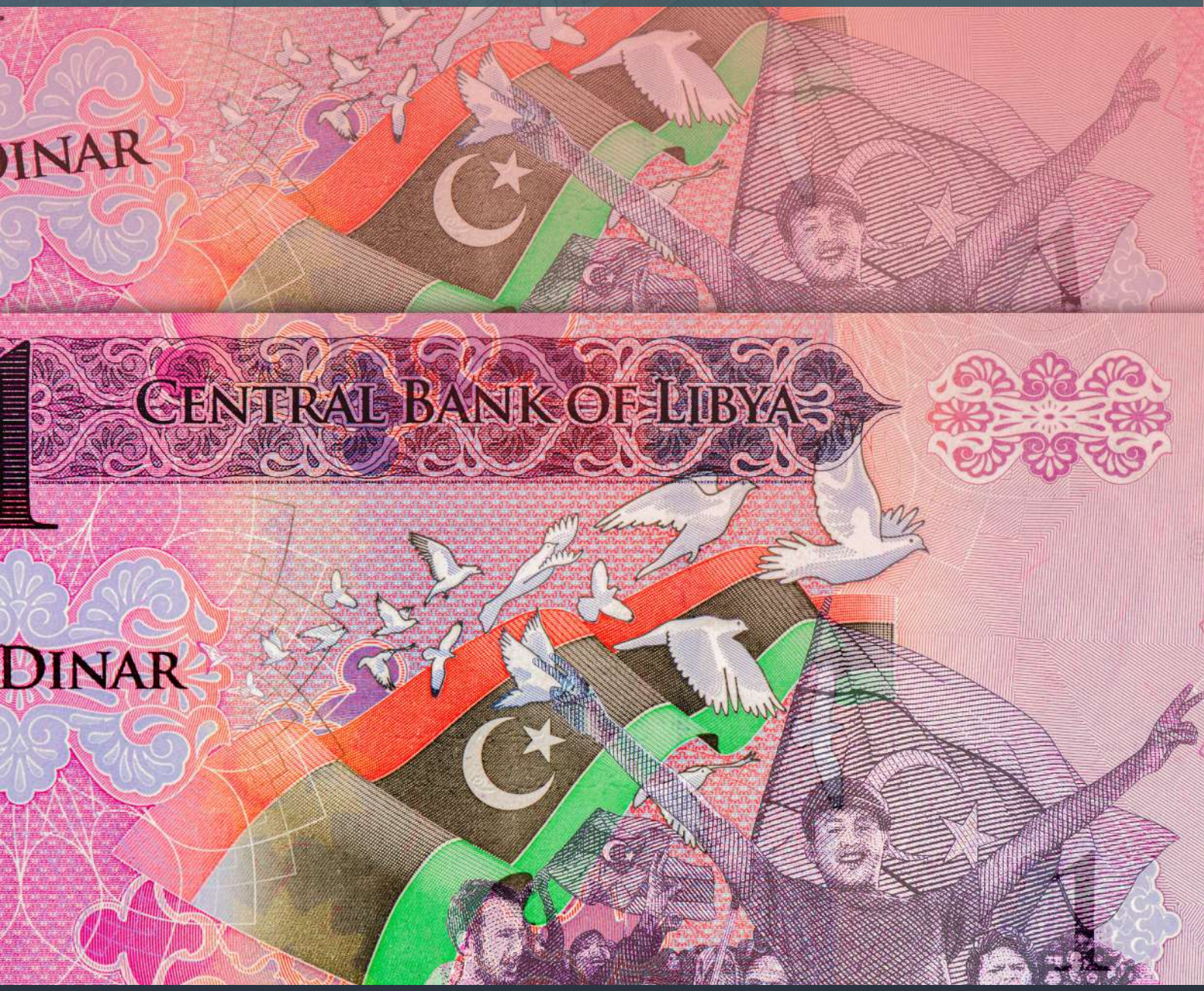

تمهيد:

منذ سقوط القذافي عام ٢٠١١، يسيطر النزاع السياسي على ليبيا، ليتبعه العنف وظهور الميليشيات منذ عام ٢٠١٤. على الرغم من أن حفتر أطلق على جنوده اسم الجيش الوطني الليبي، فلا تزال ليبيا تفتقر إلى جيش موحّد قادر على ضمان الأمن القومي. وما زالت الميليشيات المحلية تنضم إلى مختلف الأطراف السياسية في الحرب للسيطرة على الأراضي والموارد، حيث تساهم المسائل الاقتصادية الهيكلية في تفاقم الأزمة. فقد أدى الاعتماد على عائدات النفط طوال ولاية القذافي إلى تنمية دولة ريعية، ما رسم معالم الميثاق الاجتماعي الليبي من حيث مكافآت الدولة وحقوق المواطنين. ويمثل الأداء الكلي للاقتصاد المحور الرئيس الذي يتأثر أيما تأثر بحدوث هزات وحدوث اضطرابات سياسية، من شأنها أن تهدد الاستقرار الاقتصادي للدول. ويهدف هذا البحث إلى تحليل تطور مؤشرات الأداء الكلي للاقتصاد الليبي في ظل عدم الاستقرار السياسي في ليبيا.

وأدى الصراع السياسي في ليبيا منذ فبراير ٢٠١١ إلى حالة من انعدام الأمن وفقدان الثقة، ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل امتد ليشمل تكاليف بشرية واقتصادية ضخمة، جعلت من الاقتصاد الليبي اقتصادًا هشًّا، إذ تعرض رأس المال المادي والبشري والبنية التحتية إلى الضرر أو التدمير، حيث تعرضت المنازل والمباني والطرق والجسور والمدارس والمستشفيات -فضلًا عن البنية التحتية الخاصة بالمياه والصرف الصحي- إلى أضرار بالغة. وفي بعض المناطق الحضرية أزيلت بالكامل، وقد تدهورت البنية التحتية المتعلقة بالقطاعات الرئيسة للاقتصاد الليبي، مثل النفط والزراعة والصناعات التحويلية، وما لذلك من تداعيات على المالية العامة وعائدات التصدير واحتياطيات النقد الأجنبي. ظلّت مستويات الاستثمار الأجنبي منخفضة، وأصاب الركود قطاعات إنتاجية عالية مثل الصناعة التحويلية، بينما حدّت الموارد ذات المستوى المتدني من قدرة القطاعات العامة على استيعاب طالبي الوظائف من الشباب المتعلمين. وأدت هذه التوجهات إلى تحوّل هيكلي نحو قطاعات الخدمات غير النظامية متدنية القيمة التي تعرض على العموم وظائف غير إنتاجية ومنخفضة الأجر.

وتهدف الدراسة إلى الوقف على طبيعة الوضع السياسي في ليبيا، تحليل التغييرات في أداء الاقتصاد الكلي في ليبيا وتفاعلها مع حالة عدم الاستقرار السياسي، وعليه تناولت الدراسة المحاور التالية:

أولًا: العلاقة بين الأداء الاقتصادي الكلي والاستقرار السياسي.

ثانيًا: طبيعة الوضع السياسي في ليبيا: التطورات والآثار.

ثالثًا: تطور مؤشرات الأداء الكلي للاقتصاد الليبي خلال الفترة ١٩٩٠: ٢٠١٨.

رابعًا: عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد ثورة فبراير ٢٠١١؛ الآثار والتداعيات.

أولًا: العلاقة بين الأداء الاقتصادي الكلي والاستقرار السياسي:

إن تأثير البنية السياسية على الأداء الاقتصادي ليست بالظاهرة الجديدة، فمنذ زمن «آدم سميث» سُلِّم بأن الهياكل السياسية لها تأثيرات على الأداء الاقتصادي. وبالمثل فقط في الآونة الأخيرة، لوحظ أن عالم السياسة يتغول على عالم الاقتصاد. إلى جانب أن العوامل السياسية، تؤثر على المخرجات الاقتصادية، وتلعب دورًا في تنمية البلدان وتخلفها. ويبقى تحليل تأثير الهيكل السياسي على أداء الاقتصاد الكلي على أساس المخاطر السياسية. وحدده البعض[1] من حيث فقدان السيطرة على الملكية أو فقدان مزايا المشروع، من خلال الإجراءات الحكومية. وتُعرف حالة عدم الاستقرار السياسي بأنها مثل انهيار الحكومة؛ إما بسبب الصراعات، أو المنافسة المتفشية بين مختلف الأحزاب السياسية. كما أن حدوث تغيير حكومي يزيد من احتمال حدوث تغييرات لاحقة. يميل عدم الاستقرار السياسي إلى الاستمرار. كما أن الاستقرار السياسي ليس بأي حال هو المعيار في تاريخ البشرية. وبغض النظر عن الأنظمة السياسية، إذا لم يكن البلد بحاجة إلى القلق بشأن النزاعات والتغييرات الجذرية للأنظمة، يمكن للناس التركيز على العمل والادخار والاستثمار. وقد حددت الأدبيات التجريبية الأخيرة قائمة طويلة من المتغيرات التي ترتبط بشكل كبير بحالتي الاستقرار وعدم الاستقرار السياسي[2].

يمثل الاستقرار بصورة عامة –فضلًا عن التماسك الاجتماعي– صمام الأمان في أي مجتمع في وجوده وتقدمه وبنائه الداخلي؛ حيث عادة ما تكون المجتمعات المستقرة أكثر نموًّا وتطورًا من غيرها؛ إذ إن وجود الاستقرار الداخلي والخارجي سوف يؤثر على حالة الاستقرار السياسي، والتي يمكن أن تحققها دولة ما خلال فترة زمنية محدودة. وعمومًا فإن الاستقرار السياسي مفاده أنه الحالة التي تكون فيها الدولة وأفرادها في حالة تفاهم وتراضٍ من الشعب للسلطة السياسية، بحيث لا يكون هناك مجال للعنف السياسي في المجتمع، أو وجود استبداد من قبل السلطة السياسية، فضلًا عن سيادة القانون والنظم الدستورية الشرعية، وكذلك وجود حالة من التعاون، واحترام السيادة بين الدولة والدول الأخرى؛ إذ إن هذه الحالات تقود إلى الاستقرار السياسي الذي يعد عنصرًا أساسيًّا في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتنظيم مؤسسات المجتمع. إن الاستقرار السياسي والاجتماعي في أي مجتمع لا يمكن أن يتحقق بصورته الكاملة من غير سيادة روح التماسك الاجتماعي؛ حيث إن أي مجتمع من المجتمعات في العالم لا بد أن يتألف من عدة فئات اجتماعية، سواء أكانت دينية أو اجتماعية أو طبقية أو سياسية.

ويُعدّ الاستقرار السياسي أحد الأهداف الرئيسة التي تسعى إليها النظم السياسية في العالم كافة، وذلك لما يشكله الاستقرار من تأثيرات إيجابية على جميع مناحي الحياة في أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،

1 Fitzpatrick, M, *The Definition and Assessment of Political Risk in International Business: A Review of the Literature*. The Academy of Management Review 8,1983, p 249-254.

2 Hussaien Zahid, "Can political stability hurt economic growth?", *World Bang Blog*, 2014, https://bit.ly/3aN0rZH.

كما يرتبط بقاء الأنظمة السياسية باستقرارها وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات واحتياجات المجتمع المختلفة. ويخضع الاستقرار السياسي عادة إلى درجة من التأثير والنسبية عبر كل مرحلة من تاريخ النظام السياسي للدول، ويتأثر كثيرًا بأنماط البنيةالسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية السائدة في المجتمع، وطبيعة تركيب وبناء النظام السياسي، الذي يتفاعل مع اتجاهات السلطة، والتي تكون عادة محكومة بعوامل داخلية وإقليمية ودولية، يتعرض من خلالها إلى تغيرات سياسية واقتصادية قد تشكل تحديًا كبيرًا أمام عملية التنمية. وبعبارة أخرى، يساهم الاستقرار السياسي في تعزيز ودفع خطى التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وما يدل على ذلك، ما حدث في أفريقيا جنوب الصحراء، من أن عدم الاستقرار السياسي كان أحد أهم العقبات التي اعترضت التنمية الاقتصادية. فبين ١ يناير ١٩٥٦ و٣٠ أبريل ١٩٨٤، وقع ستة وخمسون انقلابًا في أفريقيا جنوب الصحراء. وقد ساهم عدم الاستقرار السياسي بشكل كبير في الأداء الضعيف للعديد من الاقتصادات في هذا الجزء من العالم. على سبيل المثال، خلال الفترة ١٩٦٠ : ١٩٦٥، في حين كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لاقتصادات السوق الصناعية ينمو بمعدل سنوي متوسط قدره ٠,٤٪، كان ذلك بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء يرتفع بمعدل ٢,٧ ٪ فقط[3]. كذلك بحثت الدراسات[4] العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي ونمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في عينة من ١١٣ دولة للفترة ١٩٥٠ : ١٩٨٢. وتوصلت إلى أنه في البلدان والفترات الزمنية ذات النزوع العالي لانهيار الحكومة، يكون النمو أقل بكثير من غير ذلك، ويبقى هذا التأثير قويًا.

وحاولت بعض الدراسات[5]، تحليل العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي ، مقاسةً من خلال درجة الديمقراطية، فيما قيس الأداء الاقتصادي بإجمالي الناتج المحلي للفرد خلال ١٩٨٥ : ٢٠٠٢ في ٢٥ دولة في خمس مناطق مختلفة: إفريقيا، ووسط وشرق أوروبا، وأمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، وجنوب شرق آسيا. وتظهر نتائج النماذج التجريبية في هذه الورقة علاقة مهمة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي، ولكن لا توجد أدلة على وجود علاقة سببية بينهما.

وعمدت بعض الدراسات[6]، إلى تحليل علاقة عدم الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي لدول غرب أفريقيا ECOWAS[7]. وأظهرت نتائج التحليلات أن الإرهاب وسوء الحكم والاضطرابات الاجتماعية وبطالة

3 John M. Mbaku, *Political instability and Economic Development in Sub-Saharan Africa: Some Recent Evidence, The Review of Black Political Economy*, Summer, 1988, p3.

4 Alberto Alesina, Sule Ozler, Nouriel Roubini, Phillip Swagel, *"Political Instability and Economic Growth"*, NBER Working Paper No. 4173, September, 1992.

5 Zureiqat, Hazem M., "*Political Instability and Economic Performance: A Panel Data Analysis*", Award Winning Economics Papers. Paper 1, 2005.

6 Godwin Okafor ,"The impact of political instability on the economic growth of ECOWAS member countries*", Defence and Peace Economics* ,vol. 28, issue2, 2017. p 208-229.

٧ مُنظمة سياسية واتحاد اقتصادي إقليمي يتكون من خمس عشرة دولة تقع في منطقة غرب إفريقيا. تُغطي هذه البُلدان

الشباب ومعدل الوفيات وإيجار الموارد الطبيعية لها علاقات سلبية مع النمو الاقتصادي. واعتنت بعض الدراسات[٨]، بقضيّة الاستقرار السياسي في ماليزيا، والآثار التنموية التي كان لها كبير الأثر فيما يتمتع به هذا البلد متعدد الأعراق والديانات والثقافات واللغات من رخاء اقتصادي، وانسجام اجتماعي، وتقدم علمي. وتوصلت إلى وجود ارتباط مباشر بين الاستقرار السياسي، والازدهار الاقتصادي، والإبداع الدراسي، والتنمية المستدامة.

إن الدول المتخلفة اقتصاديًّا، المضطربة سياسيًّا لا توفر الأجواء التي تتيح للدّارسين أن يتفوقوا ويبدعوا، ولرجال الأعمال أن يستثمروا. وقد ذهبت بعض الدراسات[٩]، إلى تحليل تأثير عدم الاستقرار السياسي على الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى النمو الاقتصادي لماليزيا. وعبر نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة[١٠] اقترحه Pesaran et al. ٢٠٠١، وخلال الفترة ١٩٨٤ : ٢٠١٣، حققت في العلاقات السببية بين عدم الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي لماليزيا. وكشفت النتائج التجريبية أن هناك علاقة طويلة وقصيرة المدى بين عدم الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ماليزيا، حيث يعد النمو الاقتصادي أقوى محرك لعدم الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر.

كما بحثت بعض الدراسات[١١]، في ماهية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الأكثر تأثرًا بعدم الاستقرار السياسي، خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٢، وتوصلت إلى أن الصدمات السياسية السلبية ترتبط بانخفاض كبير في تدفقات الاستثمار في القطاعات غير القابلة للتداول. على النقيض من ذلك، فإن الاستثمارات في قطاعات الموارد الطبيعية والأنشطة غير القابلة للتداول تبدو غير حساسة لهذه الصدمات. وهكذا يرتبط عدم الاستقرار السياسي بزيادة الاعتماد على الموارد غير القابلة للتداول، والاعتماد على الموارد الطبيعية.

مُجتمعة مساحة ١٦٢ ,١١٤ ,٥ كيلومتر مربع (٥٨٩ ,٩٧٤ ,١ ميل٢)، فيما تضُم سكانًا يُقدرون بأكثر من ٣٤٩ مليون نسمة، حسب إحصائيات سنة ٢٠١٥. أُسست المنظمة في ٢٥ مايو ١٩٧٥ بموجب اتفاقية لاجوس، ويقع مقرها في أبوجا عاصمة نيجيريا.

٨ عبد الحميد محمد علي زرؤم: "أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا في تنميتها"، **مجلة الإسلام في آسيا**، ماليزيا، المجلد العاشر، العدد الثاني، ٢٠١٤.

9 Nazeer, Abdul Malik & Masih, Mansur,"*Impact of political instability on foreign direct investment and Economic Growth: Evidence from Malaysia*," MPRA Paper 79418, University Library of Munich, Germany, 2017.

١٠ يعتمد نموذج ARDL للتكامل المشترك الذي طُوِّر بواسطة Pesaran & Shin ٢٠٠١على تقدير نموذج تصحيح الخطأ من خلال الدمج بين نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Models ونماذج فترات الإبطاء الموزعة Distributed Lag Models.

11 Burger, Martijn, Elena Ianchovichina and Bob Rijkers, "Risky Business: Political Instability and Sectoral Greenfield Foreign Direct Investment in the Arab World", *The World Bank Economic Review*, vol. 30, Issue 2, 2016, P306-331, https://doi.org/10.1093/wber/lhv030.

ويعد عدم الاستقرار السياسي ضارًّا بالتنمية الاقتصادية لأي بلد، ففي باكستان تسبب عدم الاستقرار السياسي في انخفاض الاستثمار وتراجع عملية التنمية الاقتصادية، حيث تولت دراسة أجريت [١٢] لتحليل تأثير عدم الاستقرار السياسي والاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في باكستان. وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية من ١٩٨٠ إلى ٢٠١٣ المأخوذة من قاعدة بيانات البنك الدولي، قُدِّر نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، وأظهر تقدير النموذج أنه على المدى القصير يوجد عدم استقرار سياسي ضئيل، أي إنه لا يؤثر على التنمية الاقتصادية في المدى القصير، ولكن تأثيره على التنمية الاقتصادية على المدى الطويل سلبي. من ناحية أخرى، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر FDI له علاقة إيجابية على المدى القصير وعلى المدى الطويل. لذلك يجب على الحكومة تحسين المواقف السياسية، ووضع إستراتيجيات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي النطاق ذاته، فإن عدم الاستقرار السياسي يمكن أن يسبب أثرًا على سعر الصرف. مثلًا ساهم عدم الاستقرار السياسي في انهيار الروبل الروسي في أوائل التسعينيات، الأمر الذي جعل الاستثمار في روسيا صعبًا اقتصاديًّا. وعدم الاستقرار السياسي يعني أن البلاد من المحتمل أن تواجه مشاكل في زيادة الضرائب والاستثمار في الطرق / الاتصالات، وكلما زاد عدم الاستقرار السياسي، أصبح الاستثمار في تلك البلدان أقل جاذبية وأكثر تكلفة. هذا لا يعني أنه لن يكون هناك أي استثمار أجنبي مباشر، بل يعني فقط أن الشركات ستحتاج إلى عائد أعلى للتعويض عن المخاطر المتزايدة. هناك أربعة نماذج توضح تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في ٨٠ دولة أقل نموًّا، تُقدَّر اقتصاديًّا، وتُقارن بالتوقعات اللاحقة. النموذج السياسي–الاقتصادي الذي يتضمن في وقت واحد محددات اقتصادية وسياسية يحقق أفضل أداء. وخلصت بعض الدراسات[١٣] إلى أن عدم الاستقرار السياسي يقلل بشكل كبير من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ورأت دراسة أخرى[١٤] أن ثورة فبراير ٢٠١١، كان لها تأثيرات سلبية على الاقتصاد الليبي؛ إذ على ضوء حالة عدم الاستقرار السياسي انهار الاقتصاد الليبي.

وعلى ضوء ما تقدم، فإن التفاعل بين عدم الاستقرار السياسي والأداء الاقتصادي له عواقب في كلا الجانبين؛ اقتصادية في مقدمتها هو عدم اليقين الناجم عن السياسات، والذي يشكل، في معظم الحسابات، عائقًا رئيسًا أمام الاستثمار. ومن العوامل الأخرى الافتقار الواضح إلى توافق في الآراء بشأن جدول أعمال تحقيق واستعادة النمو، والحد من البطالة، وإعادة تأسيس نمط الشمول، والاحتفاظ بفوائد الترابط العالمي

12 Kulsoom Rani and Zakia Batool, "Impact of Political Instability and Foreign Direct Investment on Economic Development in Pakistan", *Asian Economic and Financial Review*, vol. 6, issue2, March, 2019, p.83-89.

13 Friedrich Schneider and Bruno SFrey, "Economic and political determinants of foreign direct investment", vol. 13, Issue 2, February 1985, P161-175.

١٤ رجب محمد محفوظ إشطيبة: "أثر عدم الاستقرار السياسي على الوضع الاقتصادي في ليبيا : دراسة حالة أزمة نقص السيولة"، **المجلة الليبية للدراسات**، ليبيا، دار الزاوية للكتاب، العدد ١٤، يونيو، ٢٠١٨.

والانفتاح عليه.[١٥]

ويتمتع الاقتصاد الليبي بحالة من الخصوصية خاصة في ظل اعتماده الكبير على قطاع الصادرات، كونه قطاعًا سرعان ما يتأثر بحالة الاستقرار السياسي السائدة في الدولة. ورغم أن ليبيا ظلت تحت حكم الفرد لمدة طويلة من الزمان، فإنها لم تكن لها هوية اقتصادية تميزها عن غيرها، في الوقت الذي انغمست وبشدة في هوية ريعية، تعتمد على النفط. واستمرارًا لحالة الحكم الفردي وعدم وجود تطور على الصعيد السياسي، ناهيك عن الأحادية الاقتصادية، ما تسبب في إصابة الاقتصاد الليبي بحالة من الجمود، جعلته لا يتطور بالشكل الذي يأمله المواطنون الليبيون.

ثانيًا: طبيعة الوضع السياسي في ليبيا: التطورات والآثار:

تتمتع ليبيا بإمكانيات تنموية ضخمة، فهي تملك واحدًا من أكبر الاحتياطيات النفطية في العالم، كما أنها قريبة جغرافيًا من الاتحاد الأوروبي –وهو أكبر كتلة اقتصادية في العالم– وتتميز ليبيا بتعدادها السكاني ٦,٦ مليون نسمة بحسب إحصاءات البنك الدولي لعام ٢٠١٨، مقارنة بمساحة ١,٧٢ مليون كم مربع. وقد شهدت ليبيا قبل عام ٢٠١١ أحداثًا كان لها الأثر الكبير على المجتمع الليبي في تكوين حراك مجتمعي مطالب بالتغيير السياسي. ومع مجيء ٢٠١١، كانت ليبيا على موعد مع التغيير الجذري. وعليه، نحاول في هذا القسم، تسليط الضوء على الوضع السياسي في ليبيا عبر إطلالة تاريخية، ورصد للواقع، مع عرض بعض الآثار الناتجة عن ذلك، على النحو التالي:

١) تعرضت ليبيا إلى حالة من الجمود السياسي والاجتماعي خلال عقود طويلة، كانت من الأسباب الأساسية في تفجير الثورة، وبدء العمل الثوري لإسقاط نظام القذافي. فضلًا عن وجود عوامل خارجية إقليمية ودولية، ساعدت في تفجر الثورة واتساعها لتشمل كل أجزاء ليبيا تقريبًا. وقد انتهج الثوريون الأسلوب المسلح في مواجهة النظام السياسي الليبي بقيادة معمر القذافي، الأمر الذي أدى إلى انتشار العنف المسلح والقتل والفوضى، إضافة إلى الحركات الانفصالية داخليًا، والتي اعتبرت من أبرز تحديات ما بعد الثورة[١٦].

٢) من الاستقلال إلى الملكية: حصلت ليبيا على استقلالها في ٢٤ ديسمبر ١٩٥١، ولم يكن تحقيق هذا الاستقلال بالسهولة المعهودة؛ لأنها كانت بلدًا ذا اقتصاد فقير يصل لدرجة العدم قبل عام ١٩٥٢، إلا أن أهميتها تنحصر فقط في ذلك الوقت في المجال الإستراتيجي. وأمام هذا الأمر تكالبت الدول الأوروبية

15 A. Michael Spence, "Economic decline is leading to political instability. What's the solution?" *The World Economic Forum is the International Organization*, March, 2016. https://bit.ly/3tZW8C7.

١٦ عمار جعفر مهدي العزاوي: "الثورة الليبية: الأسباب، التحديات والتداعيات بعد العام ٢٠١١"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العراق، الجامعة المستنصرية – مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد ٥٠، ٢٠١٥.

الكبرى من أجل السيطرة على ليبيا، مثل بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا التكالب حدث قبل وبعد استقلالها. وقد عُقِد اتفاق بين ليبيا وبريطانيا على أن تأخذ بريطانيا مدينة برقة، وفرنسا مدينة فزان، وإيطاليا طرابلس، وحطمت مصر هذا الاتفاق بجهودها الكبيرة في المحافل الدولية. وقد كانت ليبيا بعد حصولها على الاستقلال تحت حكم الملك إدريس السنوسي، الذي تحالف مع بريطانيا في اتفاق صداقة، وبهذا الاتفاق استطاعت بريطانيا السيطرة على كافة أوجه الحياة داخل ليبيا السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية. وحاولت مصر أن تنهي هذا الوضع داخل ليبيا، لكنها قوبلت بالرفض من جانب الملك السنوسي وبريطانيا، وخلال هذه الفترة، اكتُشف البترول لأول مرة بأراضيها عام ١٩٥٩ وكان نتاج هذا الاكتشاف هو إنهاء الأزمة الاقتصادية التي ألمت بها منذ عام ١٩٤٥ [١٧].

وقد استند النظام الليبي خلال عهد السنوسي على ثلاث قوى أساسية وهي القبائل، والزوايا السنوسية، وقوات الأمن الخاصة. وقد تهاوت القوة الأولى بعد اكتشاف البترول، حيث أغرى ذلك أبناء العشائر ونقلهم من الحياة البدائية إلى حياة غلب عليها الطابع الحضري، وخلال هذه الفترة حدث تغيير في نظام الملكية داخل ليبيا. وبالرغم من توزيع الأراضي الزراعية على القبائل؛ فإن هذا التوزيع ساهم في انحصار الملكيات الكبيرة في أيدي القليل من الليبيين. وحاول السنوسي إيجاد قوة مادية تكون درعًا واقية له ولنظام حكمه لعدم وجود جيش بالشكل المطلوب، لوقوعه فريسة للهيمنة البريطانية بمقتضى معاهدة التحالف، لذا، قرر السنوسي تشكيل قوات أمن خاصة، وعمل على زيادة ميزانية هذه القوات، وفي المقابل قلص من ميزانية الجيش، ما تسبب في استياء الرأي العام في ليبيا. وقد شهد المجتمع الليبي ظهور طبقتين جديدتين عقب استثمار ثروة البترول، الأولى وهى الطبقة الرأسمالية عام ١٩٥٩، والثانية هي الطبقة العاملة، حيث اتجهت الأولى إلى تنفيذ المشروعات التجارية الاستهلاكية كتشييد المباني الفاخرة، واضطر النازحون للمدن إلى استثمارها بأسعار مرتفعة، الأمر الذي ساعد على تسرب الأجور العالية الخاصة بالأيدي العاملة إلى جيوب قلة من المحتكرين، وهؤلاء هم الذين جنوا ثمرة الثروة النفطية. بدأت شعبية السنوسي تتهاوى بسبب استمراره في سياساته الموالية لبريطانيا، وتجاهله للدول العربية وعلى رأسها مصر، وبذلك ازدادت معدلات الفساد وعدم الاستقرار السياسي في ليبيا، وهناك أمر آخر يؤكد عدم الاستقرار السياسي، وهو تعاقب الحكومات الحكومة تلو الأخرى خلال مدة ليست بالكبيرة[١٨]. وفى ظل ما سبق بدأ الشعب الليبي يعبر عن استيائه من هذا النظام الملكي الدستوري المتمثل في الملك السنوسي وحكومته، وعن مواقفه تجاه الأمة العربية، وخصوصًا بعد نكسة عام ١٩٦٧، ما جعل معمر القذافى يقود الجيش الليبي لإنهاء حكم الأسرة السنوسية[١٩].

---

١٧ محمود العارف: "مسيرة تحديث المجتمع الليبي في العهد الملكي (١٩٦٠: ١٩٦٩)"، ليبيا، **جامعة المرقب**.

١٨ منيرماهر: "الأحداث الليبية المعاصرة وأثرها الاقتصادي"، **مجلة البحث العلمي في الآداب**، العدد ١٨، الجزء ٢، ٢٠١٧.

١٩ صلاح العقاد: "ليبيا المعاصرة"، **معهد الدراسات والبحوث العربية**، القاهرة، جامعة الدول العربية، ١٩٧٠، ص١٧٦.

٣) تحت حكم القذافي: في عام ١٩٦٩، شنّ القذافي انقلابًا عسكريًّا وحوّل السلطة السياسية والاقتصادية إلى طرابلس. وحكم القذافي ليبيا على مدى أكثر من أربعة عقود، روّج خلالها لسياسة القومية العربية والشعبوية الاستبدادية. واتسم نظام الحكم في ليبيا خلال العقود الثلاثة الأولى من حكم القذافي بغياب الأطر المؤسسية والثقافة المؤسساتية على المستوى السياسي والإداري والاقتصادي، ويعود ذلك إلى التغيرات الجذرية التي أجراها النظام على الكثير من جوانب الحياة العامة في ليبيا، ويمكن الوقوف على ثلاث مراحل بارزة تبين عدم الاستقرار السياسي في هذه العقود الثلاثة[٢٠]:

المرحلة الأولى: التي بدأت في عام ١٩٧٣، حيث شهدت هذه المرحلة تدميرًا لمؤسسات الدولة الثقافية، حيث رفعت شعارات في هذه المرحلة أدت إلى إحداث أول انهيار لمؤسسات الدولة ليحل محلها مؤسسات أخرى لها علاقة بأيديولوجيا النظام السياسية. ومن أهم هذه الشعارات "تعطيل كافة القوانين المعمول بها في ليبيا".

المرحلة الثانية: وهي المرحلة الممتدة ما بين عامي ١٩٧٧ – ١٩٧٨، وهذه المرحلة شهدت تغييرين خطيرين في البناء المؤسسي للدولة، الأول إعلان النظام رسميًّا إلغاء البرلمان الليبي والحكومة الليبية، وإحلال محلهما مؤسسات جديدة بتسميات مختلفة، والثاني إلغاؤه لمنصب رئيس الجمهورية وإحلال محله منصب "صنع القرار وتوجيه السياسات"، كما فتح الباب على مصراعيه لجملة من الألقاب والمناصب السياسية التي تؤكد التفرد بالسلطة. وقد اتسم النظام السياسي الليبي (خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات وحتى بداية الألفية الثانية) بسمة عدم الثبات والاستقرار لكثير من هياكله الإدارية والسياسية.

المرحلة الثالثة: محاولة ترسيخ فكرة دولة ليبيا الجمولكية، ومصطلح "الجمولكية" هجيني جديد مركب، من كلمتي جمهورية وملكية، وهما كلمتان معروفتان لأنظمة الحكم إما وراثية (فتكون ملكية)، وإما منتخبة شعبيًّا كل عدة سنوات (فتكون جمهورية، لدور الجمهور في اختيارها).

٤) ليبيا الثورة فبراير ٢٠١١: في فبراير ٢٠١١، أُطيح بالقذافي إثر ثورة شعبية، فأعلن المجلس الوطني الانتقالي ليبيا "محررةً"، واستلم السلطة في شهر أكتوبر من نفس العام. وانتُخِب برلمان جديد في نوفمبر، وهو معروف اليوم بالمؤتمر الوطني العام GNC. وبحلول صيف ٢٠١٢، أصبح الكفاح من أجل السلطة مستقطبًا بين عدة ميليشيات إقليمية، وتطورت العداوات على الإيديولوجيا والسياسة والأراضي. وتفاقمت هذه التوترات لتتحول إلى نزاع عنيف عام ٢٠١٤. والتي أصبحت في الوقت ذاته عائقًا أمام إعادة بناء المؤسسة العسكرية النظامية وفقًا للقانون والتراتيب العسكرية[٢١].

في يونيو ٢٠١٤، اختار الناخبون مجلس نواب جديدًا، حلّ مكان المؤتمر الوطني العام بأغلبية علمانية. وبلغ عدم الاستقرار السياسي مستويات جديدة عندما رفض المؤتمر الوطني العام، الذي انتهت ولايته عام

٢٠ منير ماهر: "مقدمات ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩"، **مجلة البحث العلمي في الآداب**، ليبيا، العدد ١٨، ٢٠١٧.

٢١ حسين القطروني: "الوضع السياسي الليبي (٢٠١١: ٢٠١٦)"، **شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات**، ٢٠١٧، ص١٥.

٢٠١٤، الاعتراف بشرعية خلفه. فقد تسبب ذلك بطبيعة الحال بانشقاق البلاد إلى جهتين سياسيتين متنافستين، وهما مجلس النواب الليبي، والجيش الوطني الليبي في شرق البلاد من جهة، والمؤتمر الوطني العام من جهة أخرى في غرب البلاد. وقد تسببت العداوة السياسية وازدواجية السلطتين التشريعية والتنفيذية بجمود سياسي، وقسّمت المؤسسات الوطنية وغذّت النزاع المسلح. بعد عامٍ ونصف من القتال، توسّطت الأمم المتحدة لإبرام الاتفاق السياسي الليبي في ديسمبر ٢٠١٥. واتفق بموجبه طرفَا النزاع على تشكيل حكومة وحدة جديدة –وهي حكومة الوفاق الوطني– يقودها المجلس الرئاسي، ويرأسها رئيس الوزراء فايز السراج. وبرغم أن حكومة الوفاق الوطني حصلت على الاعتراف الدولي بها، لم تتمكن من ترسيخ السلطة السياسية في يدها بسبب العداوات السياسية المستمرة. في سبتمبر ٢٠١٧، كشفت الأمم المتحدة النقاب عن خطة عمل تهدف إلى دفع عملية السلام أمامًا، ونصّت هذه الخطة على تعديل الاتفاق السياسي الليبي، وعقد مؤتمر مصالحة، واعتماد دستور جديد، وإجراء انتخابات في عام ٢٠١٨. وفي عام ٢٠١٨، عقدت الحكومتان الفرنسية والإيطالية حوارًا سياسيًّا يهدف إلى تسهيل تسوية سياسية، ووضع جدول زمني للانتخابات الممكنة[٢٢].

الانقسام الليبي: لقد رُبِطت قابلية ليبيا للحياة كدولة قومية موحّدة وسلمية، بالسياسة المحلية، وبسياسةٍ دولية قوامها تكهّنات محمومة عن التهديدات الأمنية. تجاهُل السياق الليبي هو ما أدّى إلى تقويض التدخل العسكري في عام ٢٠١١. وغياب المساعدات السياسية والإنسانية استكمالًا لجهود حلف شمال الأطلسي (الناتو) ساهم في تحوّل ليبيا لدولة فاشلة.

وعلى ضوء ما تقدم، يرى الباحث أن الحالة الليبية لم تكن إلا دولة الفرد الذي لم يؤسس لقيام حياة سياسية أو اقتصادية تتسم بالتعدد والاستدامة، فلا حدثت عملية تداول للسلطة، ولا توجد مؤسسات حقيقية تساعد في إرساء مبادئ الاستقرار السياسي، وتمهد الطريق لتحقيق أداء اقتصادي ذي أداء جيد. وبالفعل دخلت ليبيا في حلقة مفرغة من عدم الاستقرار السياسي.

ثالثًا: تطور مؤشرات الأداء الكلي للاقتصاد الليبي خلال الفترة ١٩٩٠: ٢٠١٨:

يعتمد الاقتصاد الليبي بالأساس على النفط، حيث يمثل قطاع المحروقات نحو ٧٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، و٩٣٪ من الإيرادات العامة، و٩٥٪ من عائدات الصادرات. وتعتبر ليبيا أحد أقل الاقتصاديات النفطية تنوعًا في العالم. وقد شهدت تدخلًا كبيرًا للحكومة في الاقتصاد، منذ أن أصبحت دولة اشتراكية في أوائل السبعينيات، ولكن تدهور أسعار النفط العالمية في أوائل الثمانينيات، وفرض العقوبات الاقتصادية، التي انعكست سلبًا على النشاط الاقتصادي، قد أديا في نهاية المطاف إلى تعطيل عملية إعادة تأهيل القطاع

٢٢ البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، "مذكرة المشاركة القِطرية الخاصة بدولة ليبيا للفترة الممتدة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١"، وحدة الإدارة القِطرية في بلاد المغرب، تقرير رقم: 123985-LY، ١٩ فبراير ٢٠١٩، ص٦.

الخاص منذ عام ١٩٨٨. ونتيجة لما خلفه الاقتصاد الموجَّه، لا يزال القطاع العام يحتل ثلاثة أرباع العمالة، في حين، يبقى قطاع الاستثمارات راكدًا؛ إذ لا يتجاوز ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي[٢٣].

ويمثل الأداء الاقتصادي للدول المرآة التي تعكس وضعها. ويشكل أداء الاقتصاد الكلي الإطار العام الذي تعمل فيه المتغيرات الاقتصادية، باعتباره البيئة الحاضنة لحركة هذه المتغيرات، ومن ثم فسنتناول بعض المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن الوضع الاقتصادي الليبي خلال الفترة ١٩٩٠: ٢٠١٨، وذلك على النحو التالي:

١) تطور الأداء الاقتصادي الليبي: نظرة عامة:

يتحكم القطاع النفطي في الاقتصاد الليبي منذ ظهوره، وإبان الاستقلال عام ١٩٥١ كان الاقتصاد الليبي يعتمد بصورة رئيسة على الزراعة التي كانت تشغل أكثر من ٧٠٪ من اليد العاملة، وتشكِّل نحو ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب الظروف المناخية. وكانت ليبيا تعتبر قبل اكتشاف النفط والغاز أحد أفقر البلدان في العالم. غير أنَّه مع اكتشاف كميات كبيرة من النفط عام ١٩٦١، بدأ دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بقوة، حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد نحو ٦,٨٠٠ دولار أمريكي عام ٢٠٠٥ مقارنة بعدد السكان الذي يبلغ ٥,٥ مليون نسمة. وقياسًا بالمعدلات الاسمية Terms Nominal ونظرًا لارتفاع أسعار النفط، ازدادت حصة القطاع النفطي بمعدل ثابت، حيث بلغت ٦,٧٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥ كما شكل النفط أيضًا ٩٣٪ من العائدات الحكومية و٩٥٪ من عائدات الصادرات. ونظرًا للعقوبات التي كانت مفروضة على ليبيا، ولانعدام الاستثمار في القطاع النفطي شهدت حصة النفط في الاقتصاد بالأسعار الثابتة هبوطًا ضعيفًا خلال التسعينيات، قبل أن ترتفع إلى ٣٢٪ في عام ٢٠٠٤. وحينما يُقاس حجم القطاع النفطي بالمعدَّلات الاسمية، تبدو ليبيا أحد أقل اقتصاديات العالم المنتجة للنفط تنوعًا. ففي عام ٢٠٠٢ بلغت حصة العائدات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الليبي مستوى أعلى بنحو الثلث من الدولة العربية السعودية، وأكثر من ضعفي عائدات النفط في إيران[٢٤].

ومع ذلك، لم يعكس نمو الإنتاج النفطي الإمكانيات المتوفرة؛ إذ ارتفع إنتاج النفط الليبي بسرعة خلال الستينيات، حيث بلغ مع حلول عام ١٩٦٩ أكثر من ٣ ملايين برميل يوميًّا، وأصبح هذا البلد بذلك أحد أقوى أعضاء منظمة "أوبيك" OPEC في حينه. وفي عام ١٩٦٢ انضمت إلى منظمة "أوبيك"، كما أمَّمت ممتلكات شركات النفط الأجنبية في منتصف السبعينيات. وقد تجاوز إنتاج ليبيا النفطي السقف الإجمالي الذي حددته "أوبيك" بنسبة كبيرة على الرغم من أنَّ إنتاجها في السنوات الخمس عشرة الأخيرة ارتفع

٢٣ البنك الدولي: "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية"، التقرير الاقتصادي القطري، مايو ٢٠٠٦، متاح على الرابط التالي: https://bit.ly/3Dk9Ft9.

٢٤ زياد عقل: "الاقتصاد الليبي بين الأزمة البنيوية والصراع السياسي"، في تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية السنوي الصادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠١٥.

بصورة معتدلة، مقارنةً بمعدل نمو منظمة "أوبيك" بنحو ٣٪ سنويًا. ولكن بقيت قدرات النفط الليبي محدودة بسبب انعدام الاستثمار والعقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على ليبيا، بحيث أصبح القطاع النفطي بحاجة ماسة إلى التكنولوجيا والرأسمال الأجنبيين. كما يشكل الإنتاج الحالي، البالغ ١,٦٥ مليون برميل/ يوم أقل من نصف ذروة الإنتاج في أوائل السبعينيات، لكنه يتوفر لدى ليبيا موارد تسمح لها برفع قدراتها الإنتاجية[٢٥].

٢) حجم الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي:

هو أحد أهم المؤشرات دلالة على الأداء الاقتصادي للدولة، إذ بلغ متوسطه خلال فترة الدراسة ٤٦,٣٢ مليار دولار أمريكي عام ١٩٩٩، وهي أول سنة متوفر فيها بيانات عن حجم الناتج في ليبيا، وصولًا إلى أعلى مستوى له عام ٢٠١٠، حيث بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي في هذا العام ٧٤,٧٧ مليار دولار، أي إنه قد قفز قفزة نوعية بنسبة ٦١ ٪ خلال عشر سنوات، إلا أن ما كان ينتظر الدولة الليبية في أعقاب هذه القفزة، قدر مغاير، إذ قامت الثورة الليبية في ١٧ فبراير من عام ٢٠١١، وتراجعت قيمة الناتج إلى أقل قيمة في العام المذكور، وكان حجم الناتج قد بلغ ٢٨,٣٦ مليار دولار، إلا أنه قد فقد ما يقارب ٦٢ ٪ مما حققه في عشر سنوات في عام واحد. غير أنه بعد ذلك صعد مرة أخرى في العام التالي إلى ٦٣ مليار دولار، ثم ما لبث أن دخل في السنوات الظلامية، ووصل خلالها إلى نصف قيمته تقريبًا، بفعل الصراعات الداخلية، مسجلًا ٣٦,٨ مليار دولار. لكنه أيضًا على غرار التقلبات السريعة، وصل إلى ٥٠,٣٤ مليار دولار عام ٢٠١٨، كما يوضحه الشكل رقم (١).

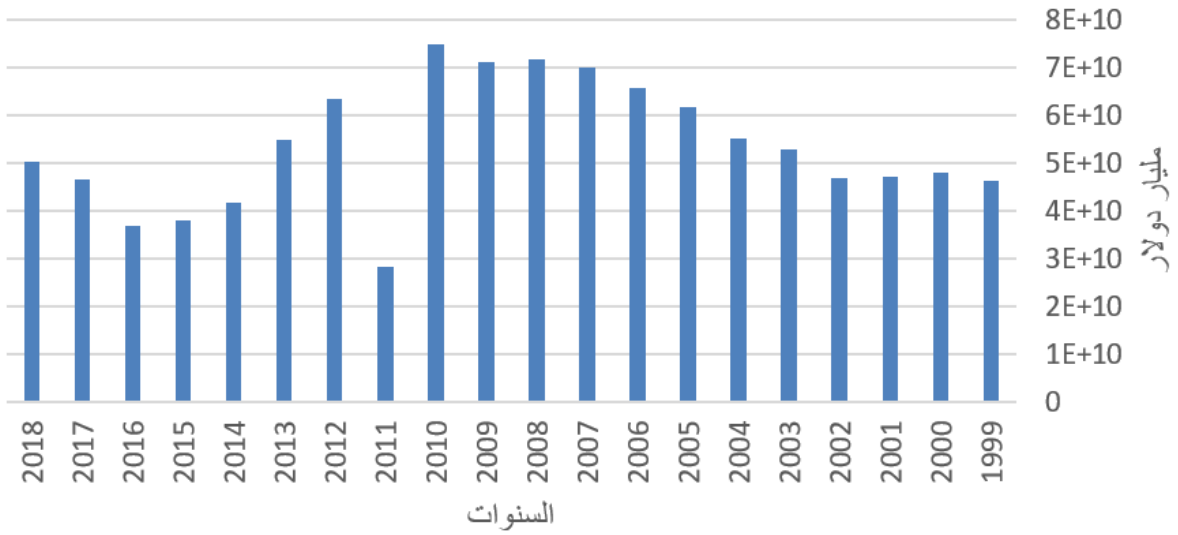

شكل رقم (١) إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام ٢٠١٠

٢٥ منير ماهر: مقدمات ثورة الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩، مرجع سابق.

ويشير الشكل رقم (٢) إلى تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا خلال الفترة ٢٠٠٠: ٢٠١٨، الذي بلغ متوسطه ١,٥ ٪. بحد أدنى -٦٢,٠٧ ٪ عام ٢٠١٠، وحد أقصى ١٢٣,١٤ ٪ عام ٢٠١٢.

شكل رقم (٢) تطور معدل نمو إجمالي الناتج المحلي على أساس سنوي في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٨: ٢٠١٨.

كما تطورت إيرادات الموارد النفطية كنسبة إلى الناتج من ١٣,٤١ ٪ عام ١٩٩٠، ورغم تراجعها عام ٢٠٠٠ إلى ٤٠,٣٤ ٪ فإنها في عام ٢٠٠٥، سجلت أعلى نسبة لها على الإطلاق وهي ١,٦٢ ٪، قبل أن تأخذ سلسلة من التراجع، وصولًا إلى ٣٤,٤٤ ٪ عام ٢٠١١. ثم ما لبثت أن تصاعدت إلى ٦٠ ٪ عام ٢٠١٢، قبل أن تأخذ اتجاهًا هابطًا خلال السنوات التالية، حتى وصلت إلى ٢٠,٩٩ ٪ في عام ٢٠١٦، وهو أدنى قيمة لها منذ عام ١٩٩٨، ثم تصاعدت مجددًا لتسجل ٣٧,٢٩ في عام ٢٠١٧. ويعتمد الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا بشكل رئيس على النفط، ثم يليه قطاع الزراعة . ولا تختلف الحالة الليبية في مرحلة ما بعد ١٧ فبراير ٢٠١١ عن هذا النموذج الذي كان سائدًا في عهد معمر القذافي، فقد رسخ نظامًا اقتصاديًّا يعتمد بشكل كلي على أرباح النفط في ظل غياب آليات هيكلية ومؤسسية تضمن نموًّا مستمرًّا. لكن ليبيا في أعقاب ثورة ١٧ فبراير قد زادت معاناتها، وأضيف إليها مجموعة من التحديات السياسية، كان أهمها هو ضعف السلطة المركزية والانتشار المخيف للسلاح بظهور عدد كبير من الميليشيات المسلحة، وغياب هيكل فاعل للدولة قادر على استيعاب السيولة السياسية التي اتسم بها المجال العام الليبي بعد إسقاط معمر القذافي. وهي التحديات التي كانت لها آثار سلبية على أداء الاقتصاد الليبي بشكل عام، وعلى قطاع النفط بشكل خاص؛ حيث تحول قطاع النفط مع استمرار وتعاظم التحديات السياسية إلى بعد من أبعاد الصراع السياسي والسجال العسكري داخل البلاد.

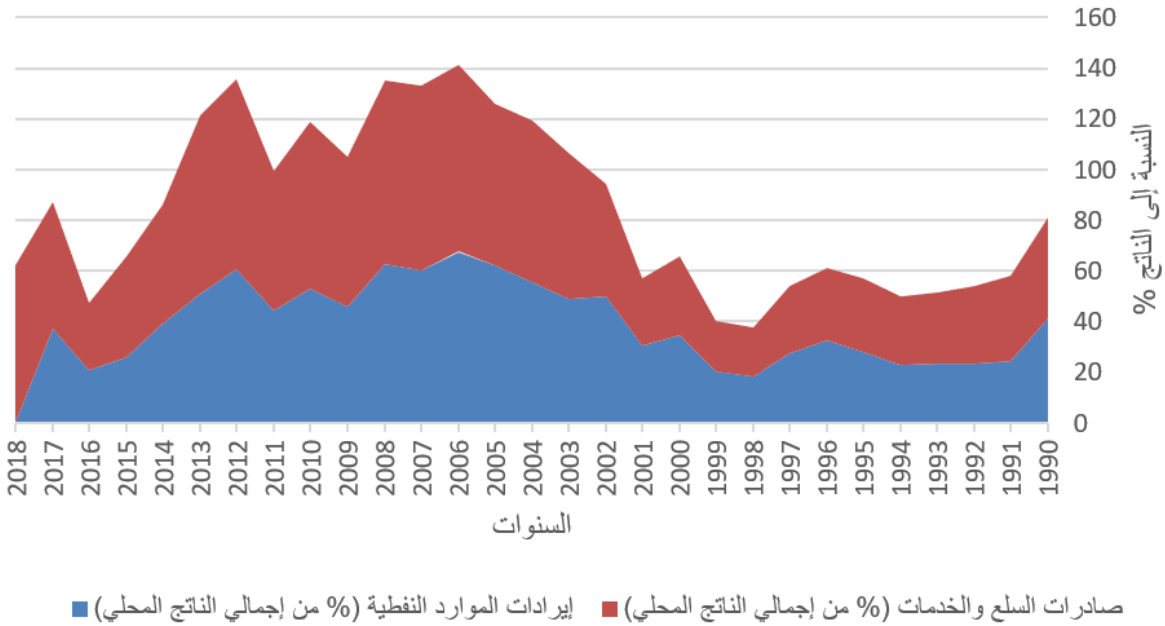

شكل رقم (٣) تطور نسبة الصادرات من السلع والخدمات وإيرادات الموارد النفطية إلى الناتج في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٠: ٢٠١٨.

ولعل أهم الآثار السلبية للثورة الليبية على الاقتصاد الليبي كانت التكلفة المرتفعة لإعادة الإعمار، فنمط الثورة الليبية كان نمطًا مسلحًا تطور إلى صراع عسكري امتد لفترة طويلة بين الثوار وبين كتائب القذافي، وهو ما خلّف دمارًا ملموسًا في البنية الأساسية للدولة[٢٦]. ولقد ساهم قطاع النفط بإيراداته مساهمة كبيرة في الاقتصاد الليبي، وحقق معدلًا كبيرًا بالنسبة للناتج المحلى، وقد بلغ متوسط هذا القطاع خلال الفترة من (١٩٩٠: ٢٠١٨) ١٧,٤٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحد أدنى ٠٩,١٨٪ عام ١٩٩٨، وحد أقصى ٥٣,٦٧٪ عام ٢٠٠٦. وقد بدأ في التزايد بعد رفع العقوبات الاقتصادية عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٨، ثم تذبذب في الفترة من ٢٠٠٩: ٢٠١١ بسبب الأزمة المالية العالمية وأحداث الثورة، ثم أخذ في التعافي خلال عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣. ثم انخفض منذ عام ٢٠١٤ إلى ٢٠١٧ بسبب الصراعات السياسية الداخلية، وسيطرة الميليشيات على بعض منابع النفط.

٢٦ زياد عقل، "الاقتصاد الليبي بين الأزمة البنيوية والصراع السياسي"، مرجع سابق.

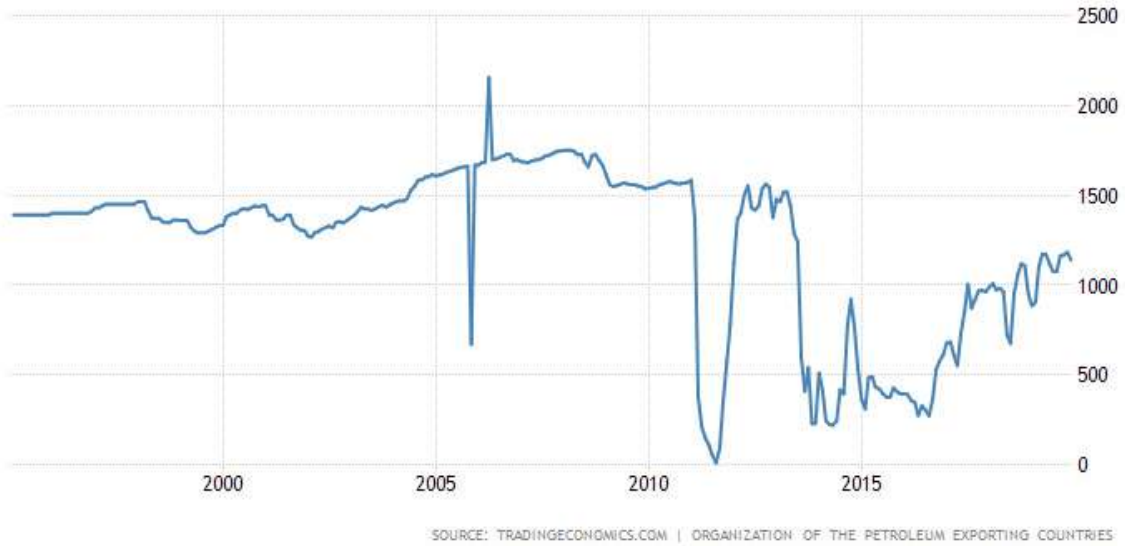

شكل رقم (٤) تطور إنتاج ليبيا من النفط

متوسط نصيب الفرد من الناتج:

ويظهر الشكل رقم (٥)، تراجع هذا المتوسط منذ أول بيانات متاحة له عام ١٩٩٩، من ٨٧٨٠ دولارًا أمريكيًّا إلى ٧٥٣٧ دولارًا عام ٢٠١٨، وكانت أفضل قيمة له في عام ٢٠١٠، إذ بلغ ١٢٠٦٥ دولارًا، قبل أن يصل إلى أدنى مستوى له في عام ٢٠١١، مسجلًا ٤٥٣٩ دولارًا. وعلى صعيد معدل نمو هذا المؤشر يشير الشكل رقم (٦)، إلى أن متوسط هذا المعدل كان ٣,٨ ٪ خلال الفترة ٢٠٠٠: ٢٠١٨، بحد أدنى ٢٤,٥ عام ٢٠١٤، وحد أقصى ٢٤,٩٧ ٪ عام ٢٠١٧. ويرجع هذا الانخفاض إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بسبب مجموعة من الأسباب، أهمها تأثير الاحتجاجات والنزاعات الإدارية على إنتاج النفط، حيث أغلقت بعض المنشآت النفطية والغازية، وانخفضت الصادرات من النفط الخام بشكل كبير، والانقسام بين الحكومتين والتنافس على المؤسسات المالية (مصرف ليبيا المركزي) والنفطية والاستثمارية (المؤسسة الوطنية للنفط، والمؤسسة الليبية للاستثمار)، وسيطرة بعض الجهات على حقول النفط وموانئ التصدير، ما أدى إلى انخفاض الإيرادات، بالإضافة إلى الأزمة التي بدأت تشهدها أسعار النفط العالمي وانخفاضه في أواخر ٢٠١٤.

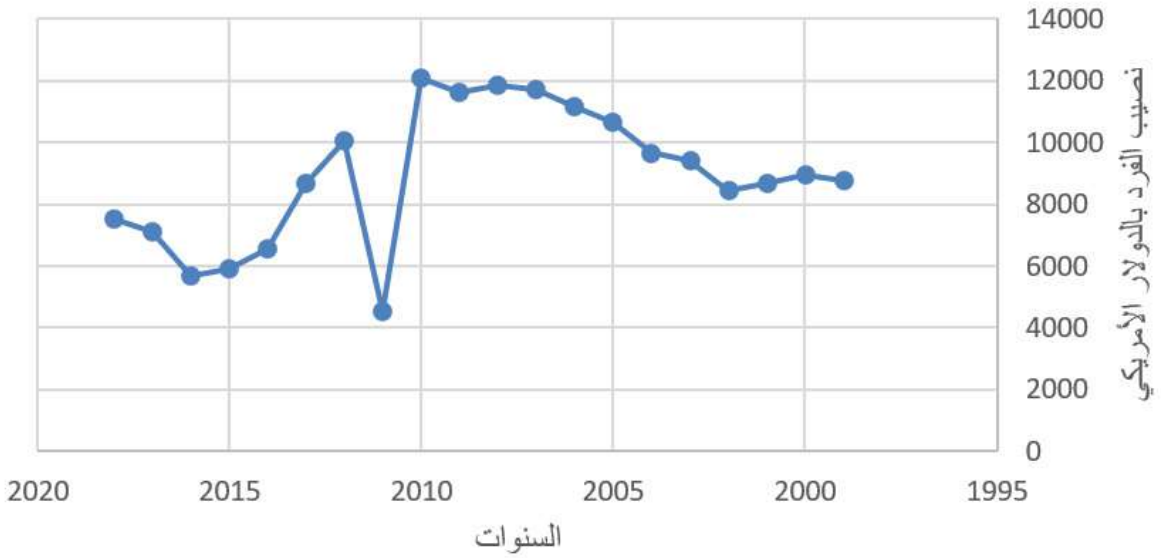

شكل رقم (٥) تطور متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٩: ٢٠١٨

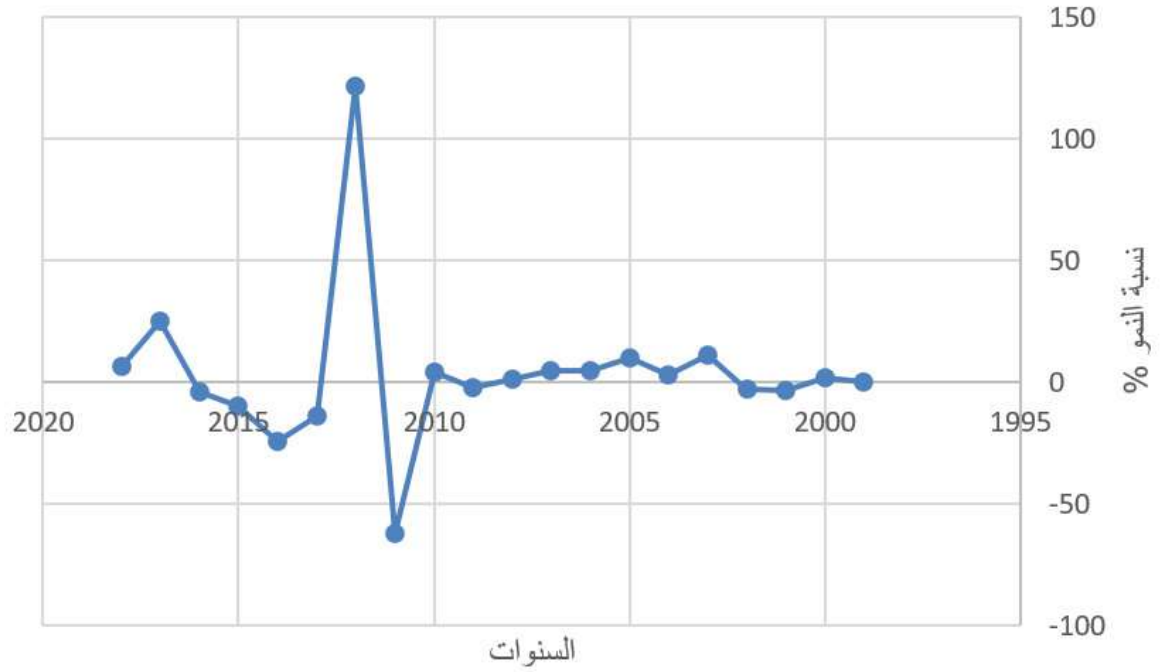

شكل رقم (٦) تطور معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٩: ٢٠١٨

تكوين رأس المال:

يمثل تكوين رأس المال سواء المادي أو البشري عماد كل دولة تسعى نحو التقدم الاقتصادي وتحقيق التنمية، وكلما تمتعت الدولة بالاستقرار السياسي والاقتصادي زاد هذا الرصيد. وعلى النقيض من ذلك، فكلما كانت حالة عدم الاستقرار هي السائدة كانت عملية تكوين رأس المال المادي والبشري صعبة ورهينة حالة عدم الاستقرار. ويوضح الشكل رقم (٧) تطور إجمالي تكوين رأس المال كنسبة مئوية إلى إجمالي الناتج المحلي، ورغم تطورها من ١٨,٦٪ عام ١٩٩٠ إلى ٢٩,٨٪ عام ٢٠٠٨، فإنه لا توجد أي بيانات عن هذا المؤشر فيما بعد عام ٢٠٠٨. ورغم ذلك تؤكد النسبة المتاحة وتشير إلى تطور هام في هذه النسبة في الاتجاه التصاعدي.

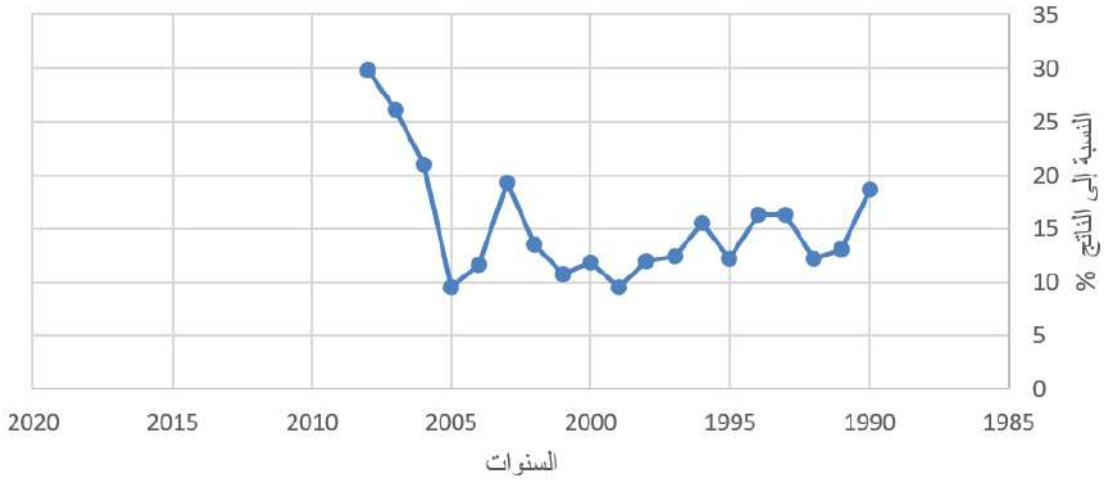

شكل رقم (٧) تطور إجمالي تكوين رأس المال كنسبة مئوية إلى إجمالي الناتج المحلي.

ومكوناتها كالتالي:

١) نسبة الاستثمار الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي[٢٧]: هناك تذبذب في معدل الاستثمار الذي يعكس قدرة الاقتصاد الوطني على توظيف أحجام كبيرة من الاستثمار في القطاعات الاقتصادية، حيث انخفض من ١٦,٤ ٪ عام ٢٠٠١ إلى ٨,٤ ٪ سنة ٢٠٠٤، ثم ارتفع من ٩,٩ سنة ٢٠٠٦ إلى ٣٠,٩ سنة ٢٠٠٩. ويرجع سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار وكميات النفط الخام، ما أدى إلى ارتفاع العائدات النفطية التي ساهمت في زيادة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، التي زادت مساهمتها في الناتج

٢٧ هو ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الموجهة إلى إنتاج السلع الرأسمالية كالأبنية والإنشاءات والآلات ووسائل النقل، وينقسم تكوين رأس المال إلى قسمين: تكوين رأس المال الصافي الذي يستخدم في زيادة الطاقة الإنتاجية، وتكوين رأس المال التعويضي الذي يستخدم للحفاظ على الطاقة الإنتاجية القائمة، وتأتي أهمية هذا المؤشر في كونه يقيس نسبة الاستثمار الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المحلي الإجمالي، ثم انخفض معدل الاستثمار خلال عامي ٢٠١١ و٢٠١٢ نتيجة الأحداث السياسية التي مرت بها ليبيا.

٢) صادرات السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: تطورت قيمة صادرات السلع والخدمات في ليبيا من ٤٤,٥٤ مليار دولار عام ٢٠٠٣، إلى ٥٧,٩٣ مليار دولار عام ٢٠٠٧، كأعلى قيمة لها في القرن الحادي والعشرين، ثم ما لبثت أن تراجعت إلى ١٤,٤٦ مليار دولار، أي إنها فقدت قرابة ثلاثة أرباع قيمتها، ثم تصاعدت مجددًا إلى الضعف مسجلة ٣٤,٩٣ مليار دولار، غير أنها لم تصل بعد إلى ما كانت عليه قبل ثورة فبراير، كما يوضحها الشكل رقم (٨). وكانت نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج قد تطورت من ٣٩,٦٧ ٪ إلى ١٩,٣٧عام ١٩٩٨، وهو أدنى مستوى لها على الإطلاق، قبل أن تأخذ منحنى تصاعديًا، وصولًا إلى ٧٣,٥٦ ٪، وهي أعلى نسبة لها. وبعد فترة من الترنح جراء الثورة وما تبعها من تداعيات وانعكاسات، وصلت إلى ٦٢,٢٣ ٪ عام ٢٠١٨. حيث بلغ متوسط فترة البحث (١٩٩٠: ٢٠١٨) ٤٩,٧٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغت الصادرات أعلى نسبة لها عام ٢٠٠٦ وهي ٧٣,٥٦٪، ثم انخفضت في الأعوام الثلاثة التالية لها نتيجة الأزمة المالية، ثم الأحداث السياسية خلال الثورة. وبلغت أدنى مستوى لها عام ١٩٩٨ وهي ١٩,٣٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب فرض العقوبات الأمريكية والبريطانية عليها، ومنع التعامل التجاري مع ليبيا. وهذا، يدل على الدور الذي تلعبه الصادرات في النشاط الاقتصادي، وهيمنة الصادرات النفطية على هيكل الصادرات. أما عن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت ١١,٤٪ سنة ٢٠٠٠، وأخذت هذه النسبة في التذبذب خلال السنوات الأخيرة حتى بلغت عام ٢٠١٥ نسبة ٨٤,٥٪. ويدل هذا على مدى التسربات من دائرة النشاط الاقتصادي التي تذهب إلى الخارج.

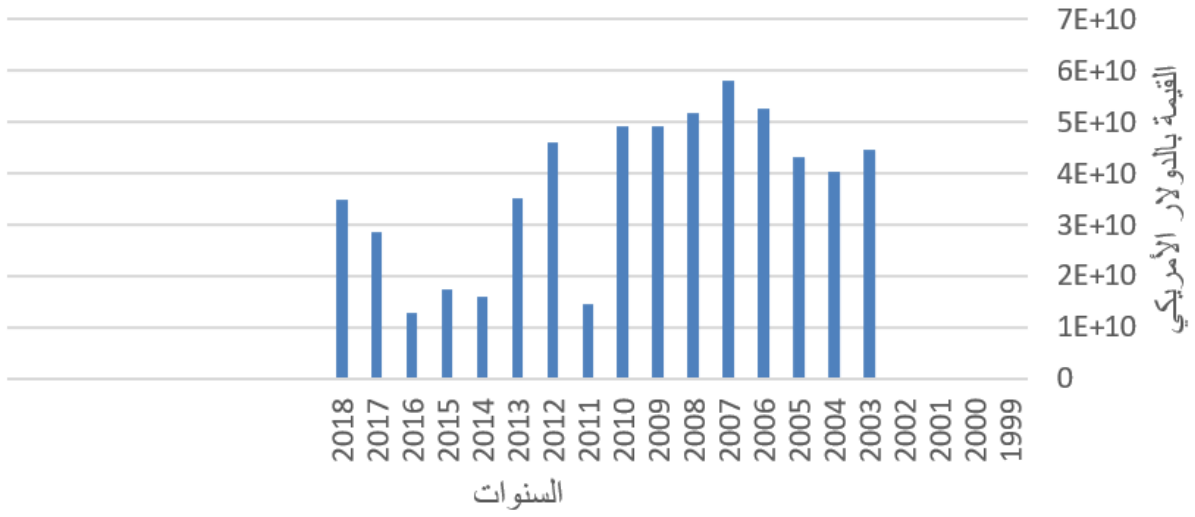

شكل رقم (٨) صادرات السلع والخدمات بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في ليبيا خلال الفترة ٢٠٠٣: ٢٠١٨.

رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

يظهر الجدول رقم (١) أن نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت خلال فترة التسعينيات من -٦٨,٠ عام ١٩٩١ إلى ١٦,٣٨٪ عام ١٩٩٩. ثم أخذت في التزايد من ١٢,٩٥٪ عام ٢٠٠٢ إلى ٤٠,٩٧٪ عام ٢٠٠٨، بينما كان هناك تذبذب في هذه النسب خلال السنوات من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، ثم ارتفعت هذه النسبة عام ٢٠١٢، ووصلت إلى ٢٩,١١٪. أما في ٢٠١٣ فقد انخفضت هذه النسبة إلى ٠,٠١٥ واستمرت هذه النسب في الانخفاض إلى أن سجلت نسبًا سالبة في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب العجز في الحساب الجاري، حيث تحول من حالة فائض في السنوات السابقة إلى حالة عجز في الآونة الأخيرة، بسبب الانخفاض الكبير في حجم الصادرات الليبية.

مؤشرات الاستقرار الاقتصادي:

١) معدل التضخم: يوضح الجدول رقم (١)، أن معدل التضخم في حالة تذبذب خلال فترة الدراسة، فقد بلغ ما متوسطه ٦,٧٪ بحد أدنى -٢٥,٣١٪ عام ٢٠٠٩، و ١٨,٢٥٪ كحد أقصى عام ٢٠١١، وذلك نتيجة الأحداث السياسية خلال الثورة التي أدت إلى ضعف الإنتاج والصراع على النفط.

٢) معدل البطالة: فقد سجل ١٩,٧٩٪ خلال فترة الدراسة بحد أدنى ١٦,٠٦٪ عام ٢٠١٥، و٢٠,٧٥٪ عام ١٩٩٥. فقد ارتفع معدل البطالة ارتفاعًا حادًّا في أواخر التسعينيات نتيجة فرض العقوبات الاقتصادية. ففي ظل التراجع الشديد في الاقتصاد غير النفطي، خسر عدد كبير من موظفي القطاع الخاص عملهم. وكان وقع أزمة البطالة الأكبر على الشباب بشكل خاص؛ إذ انخفض معدل مشاركة الشباب في النشاط الاقتصادي من ٧٥ ٪ في عام ٢٠١٢ إلى ٤٨ ٪ في عام ٢٠١٥. بالإضافة إلى ذلك، يبلغ معدل البطالة لدى النساء الشابات ٦٢ ٪.

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار)	نمو الناتج المحلي	نصيب الفرد من الناتج المحلي (بالدولار)	التضخم	البطالة	إيرادات الموارد النفطية بالنسبة للناتج	ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج	صادرات السلع والخدمات بالنسبة للناتج	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الخارجة (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (٪ من إجمالي الناتج المحلي)
١٩٩٠	_				١٩,٤١	٤١,٣١	٧,٦١	٣٩,٦٧	٠,٣٦٤١١	٠,٥٤٩٨٣
١٩٩١	_				١٨,٧٨	٢٤,٤٤	-٠,٦٨	٣٤,٨٤	٠,٥٤٣٣١٥	٠,٢٨٧٢٤٤
١٩٩٢					١٩,٠٦	٢٣,٤١	٤,١٥	٣٧,٩٠	-٠,٤٤٤٤٧	٠,٢٩٢٤٧١
١٩٩٣					١٩,٨٧	٢٢,٩٥	-٤,٤٥	٢٨,٢٧	-١,٥٦٣٥٩	٠,١٨٩٦٨٩
١٩٩٤					١٨,٧٣	٢٨,٠٩	٠,٠٩	٢٤,٧٤	٠,٠٩٠٣٠٦	-٠,٢٥٣٨٦
١٩٩٥					٢٠,٧٠	٣٢,٣٧	٦,٥٤	٢٢,٥٤	٠,٢٦٨٦٩٨	-٠,٣٤٦٤
١٩٩٦					٢٠,٥٦	٢٧,٢٨	٤,٤	٢٧,٨٦	٠,١٨٧١٩٢	-٠,٤٠٠٦٦
١٩٩٧					١٩,٥٤	١٨,٥٢	-٠,٧٦	٢٢,٧٦	٠,٧٦٠٥٣٤	-٠,٢٢١٢٣
١٩٩٨					١٨,٩٣	٢٠,٢٥	٥,٩٣	١٩,٣٦	٠,٩٣٨٦٧٩	-٠,٤٦٩٣٤
١٩٩٩					٢٠,٥١	٣٤,٤٠	١٦,٣٨	٢٣,٥٢	٠,٦٢٨٠٥٧	-٠,٣٥٥٩٨
٢٠٠٠	٤٨,٠٣	٣,٦٨	٨٩٣٦,٦٧	١٣,٣١	٢٠,٦٦	٣٠,٣٨	٩,٧٦	٣١,٥٥	٠,٢٥٦٠٧٤	٠,٣٦٨٤٣٣
٢٠٠١	٤٧,١٨	-١,٦٧	٨٦٦٧,٥٦	٧,١٨	١٩,٥٥	٤٩,٨٠	٣,٣٨	٣٧,٩٤	٠,٥١٣٠٤٥	-٠,٣٨٩٩١
٢٠٠٢	٤٦,٧٣	-٠,٩٦	٨٤٤٨,١٢	٢٢,٢٥	١٨,٧٦	٤٩,٠٢	١٢,٩٥	٤٤,٧٦	-٠,٦٦٤	٠,٧٠٧٩٤٢

٢٠٠٣	٥٥,١٧	١٣,٠٢	٩٣٩٥,٧٧	١٤,٣٦	٢٠,٧٥	٥٥,٧٨	١٣,٩٠	٥١,٧١	٠,٢٣٩٨٥٧	٠,٥٤٤٤٣٨
٢٠٠٤	٦١,٧١	٤,٤٦	٩٦٦٠,٩٥	٢٢,٦١	١٨,٣٠	٦٢,١٠	٣١,٥٧	٦٣,٧٥	٠,٨٦٣٤٦٦	١,٠٧٧٨٢٣
٢٠٠٥	٦٥,٧٣	١١,٨٧	١٠٦٤٢,٩	٢٨,٥٧	١٨,١١	٦٧,٥٣	٤٠,٣٣	٦٩,١٨	٠,٢٧٠٤١٨	٢,١٩٢٩٢
٢٠٠٦	٦٩,٩٠	٦,٥٠	١١١٦٤,٨١	٩,٤٦	١٨,٨٧	٦٠,٢٤	٤٠,٩٧	٧٣,٥٦	٠,٨٦٢٤١٥	٣,٧٥٥٣٢٦
٢٠٠٧	٧١,٧٧	٦,٣٥	١١٦٩٩,٣١	١١,٠٢	١٧,٧١	٦٢,٧٦	٣٥,٨٧	٧١,٧٥	٥,٨٢٤٩٦٩	٦,٩٤٤٩٩٦
٢٠٠٨	٧١,٢٠	٢,٦٧	١١٨٤٤,٩٣	٢١,٨٣	١٦,٥٤	٤٥,٧٨	٤٠,٨٦	٧٢,٥٠	٦,٧٥٧١٤١	٤,٧١٨٠١٨
٢٠٠٩	٧٠,٥٣	-٠,٧٩	١١٦٠٧,٧٠	-٢٥,٣١	١٧,٨٠	٥٣,١٠	١٤,٨٨	٥٩,٢٣	١,٨٤٨٣٧٥	٢,١٧٥٢١٣
٢٠١٠	٧٤,٧٧	٥,٠٢	١٢٠٦٤,٧٨	١٤,١٦	١٧,٦١	٤٤,٤٣	٢٢,٤٦	٥٦,٧٢	٣,٦٤٠٣٣	٢,٣٨٥٨٧٤
٢٠١١	٢٨,٣٦	-٦٢,٠٨	٤٥٣٩,٠٠	١٨,٢٥	١٩,٦٥	٤٤,١٢	٩,٢	٥٤,٨٣	٠,٣٧٧٥٢٨	٠
٢٠١٢	٦٣,٢٨	١٢٣,١١	١٠٠٦٦,٥٨	٨,٩٨	١٩,٠٣	٥٠,٨٣	٢٩,١١	٧٤,٦٢	٣,٠٦٤٢٣٣	١,٧٤٠٤٨٦
٢٠١٣	٥٤,٦٧	-١٣,٦٠	٨٦٤٩,٩٠	-٦,٦٨	١٧,٧٣	٣٩,٣٧	٠,٠٥	٧٠,٤٣	١,٠٨٠٤١١	١,٠٧١٧٠٩
٢٠١٤	٤١,٥٥	-٢٤,٠٠	٦٥٣٠,٨٠	-١٧,٦١	١٧,١٣	٢٦,٠٠	-٤٦,٢٦	٤٧,٥١	-٠,١٨٨٦١	٠
٢٠١٥	٣٧,٨٧	-٨,٨٦	٥٨٩٩,٩٠	-١٩,٤٠	١٦,٠٩	٢٠,٩٩	-٣٣,٦٥	٣٩,٩٦	١,٤١٨٣٥٤	٠
٢٠١٦	٣٦,٨١	-٢,٨٠	٥٦٦٩,٧٣	-٢,٥٦	١٧,٧٥	٣٧,٢٩	-١٧,٩٦	٢٦,١٢	١,٦٧٧٦٦٤	٠
٢٠١٧	٤٦,٦٣	٢٦,٢٨	٧٠٨٥,٥٣	١٤,٣٤	١٧,١٢	٣٦,١٢	-١٣,٧٦	٤٩,٩٤	-٠,٧٧٧٤٣	٠
٢٠١٨	٥٠,٣٤	٧,٩٥	٧٥٣٦,٧٥	١٥,٥٣	١٧,٢٨		-٩,٤٣	٦٢,٢٢	٠,٥٦٩٨٤٣	٠

الجدول رقم ١: المؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الكلي الليبي خلال الفترة ١٩٩٠: ٢٠١٨ [٢٨]

٢٨ إعداد الباحث اعتمادًا على قاعدة بيانات البنك الدولي

مؤشرات السياسة النقدية:

يبقى الوضع النقدي في ليبيا هشًّا فمنذ عام ٢٠١١، يكافح مصرف ليبيا المركزي CBL من أجل الاضطلاع بمسؤولياته الأساسية، المتمثلة في إدارة العملة والمعروض النقدي ونسبة الفوائد والإشراف على الأعمال المصرفية التجارية. وقد أُضعفت فعالية المصرف المركزي أيضًا بشكلٍ ملحوظ إثر إنشاء المصرفين المركزيين المتنافسين في طرابلس والبيضاء. وقد اعتمدت حكومة الوفاق الوطني بشكلٍ فائق على قروض مصرف ليبيا المركزي (الغرب) كمصدر التمويل، ما تسبب في خفض الاحتياطات الأجنبية. وأصدر مصرف ليبيا المركزي أيضًا سندات بيعت إلى مصارف تجارية. كما أنّ فعالية السياسة النقدية في ليبيا محدودة بسبب تراجع كمية النقد المنقولة عبر النظام الرسمي. وقد أدى الطلب المتزايد على العملة الأجنبية وخفض عدد عمليات الصرف الأجنبي المتعلقة بالنفط إلى هبوط الاحتياطات بشكل حاد بنسبة ٣٥,٤ ٪ (من ١٢٤ مليار دولار عام ٢٠١٢ إلى ٨٠ مليار دولار عام ٢٠١٨). وفي حين أنه دُمِجت الاحتياطات في عامَي ٢٠١٧ و٢٠١٨، من المتوقع أن تستمر في الانخفاض لتصل إلى حوالى ٥٩ ٪ من مستوياتها عام ٢٠١٢ بحلول عام ٢٠٢١ إذا تابعت الحكومة مستويات الإنفاق المرتفعة الراهنة، وبقي إنتاج النفط مليون برميل في اليوم. ومن أجل إدارة التضخم الذي تسببه الواردات، تُطبَّق قيود على الواردات وخطابات اعتماد، ما يعني أنه لا يمكن إدخال إلا عدد قليل من السلع إلى البلاد بشكل قانوني. كما أن المخاطر الائتمانية عالية، وتنخرط المصارف التجارية والشركات الرسمية وتجار سوق الذهب في سوق العملة السوداء. وتؤدي هذه الممارسات إلى تسريع انخفاض احتياطي العملة، وترسيخ الفساد وتداعي الثقة في القطاع المصرفي، كما أنها ساهمت في اندلاع أزمة السيولة، والأهم أنها تحرم المواطنين الليبيين والشركات الليبية من الوصول إلى الخدمات المالية الأساسية التي تكون متوفّرة عادةً عبر القنوات الرسمية.

مؤشرات السياسة المالية:

١) عجز الموازنة:

تعاني ليبيا من عجز في الموازنة يصل إلى حوالي ٧٠ بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي. يعد أكبر عجز في الميزانية في العالم مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي. وتقلصت الاحتياطيات المالية الليبية من ١٠٨ مليارات دولار عام ٢٠١٣ إلى ٤٥ مليار دولار. وستواجه البلاد انهيارًا اقتصاديًّا ما لم يطرأ تغيير ما. ومع وصول إنتاج النفط إلى كامل طاقته سيتعافى النمو ويتحسن العجز ويقل إلى أن يتحقق فائض في الميزانية، كما حدث أن انخفضت أسعار النفط العالمية بعد الثورة ما أضر بالمالية العامة بشدة. وانخفضت إيرادات الميزانية العامة للدولة من القطاع النفطي إلى خمس مستواها قبل الثورة، ولكن ظل مستوى الإنفاق مرتفعًا. وبلغت حصة فاتورة أجور موظفي القطاع العام من إجمالي الناتج المحلي مستوى قياسيًّا ٥٩,٧ ٪، فيما يرجع أساسًا إلى تعيينات جديدة لموظفين عموميين. وفي الوقت نفسه، كانت الاستثمارات غير كافية لتوفير خدمات عامة كافية في مجالات الصحة والتعليم والكهرباء وإمدادات مياه الشرب والصرف

الصحي. بيد أنه تحققت وفورات في الإنفاق على إعانات الدعم التي انخفضت ٦ ,٢٣ ٪ بفضل تشديد الرقابة على سلاسل توريد المنتجات المدعومة وانخفاض أسعار الواردات. وبوجه عام، ارتفع عجز الميزانية من ٤٣ ٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٤، إلى ٧٥ ٪ من الإجمالي في ٢٠١٥. ومُوِّل العجز في معظمه من ودائع الحكومة في البنك المركزي الليبي.

٢) ميزان المدفوعات:

لقد حدث تدهور وضع ميزان المدفوعات في ٢٠١٥، فقد انخفضت صادرات النفط إلى ٣ ,٠ مليون برميل يوميًّا. وتشير عائدات تصدير النفط التي وصلت إلى أقل من ١٥ ٪ من مستواها في ٢٠١٢. وفي الوقت نفسه، ظل مستوى الواردات التي يُحرِّكها الاستهلاك مرتفعًا. وانتقل رصيد ميزان الحساب الجاري من التوازن في ٢٠١٣ إلى عجز يُقدَّر بنسبة ٦ ,٧٥ ٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٥. ولتمويل هذا العجز، يجري استنفاد صافي احتياطيات النقد الأجنبي بسرعة. وانخفضت هذه الاحتياطات بمقدار النصف من ٦ ,١٠٧ مليار دولار في ٢٠١٣، إلى ما يقدر بنحو ٨ ,٥٦ مليار دولار بنهاية ٢٠١٥. وواصل سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار تراجعه، إذ سجَّل هبوطًا آخر يزيد على تسعة في المائة في ٢٠١٥. وفي السوق الموازية، انخفضت قيمة الدينار نحو ١٦٠ ٪ بسبب القيود على معاملات النقد الأجنبي التي ينفذها البنك المركزي الليبي.

٣) الاستثمار إلى الناتج:

يشير الشكل رقم (٩)، إلى أن حالة عدم الاستقرار السياسي، قد أدت لهروب الاستثمار من ليبيا، فقد سجلت نسبة التدفقات الاستثمارية إلى الناتج صفرًا خلال السنوات الأربع ٢٠١٥: ٢٠١٨. في المقابل لم تتجاوز نسبة الاستثمارات الخارجة واحدًا بالمائة لتسجل ٥٦ ,٠ عام ٢٠١٨.

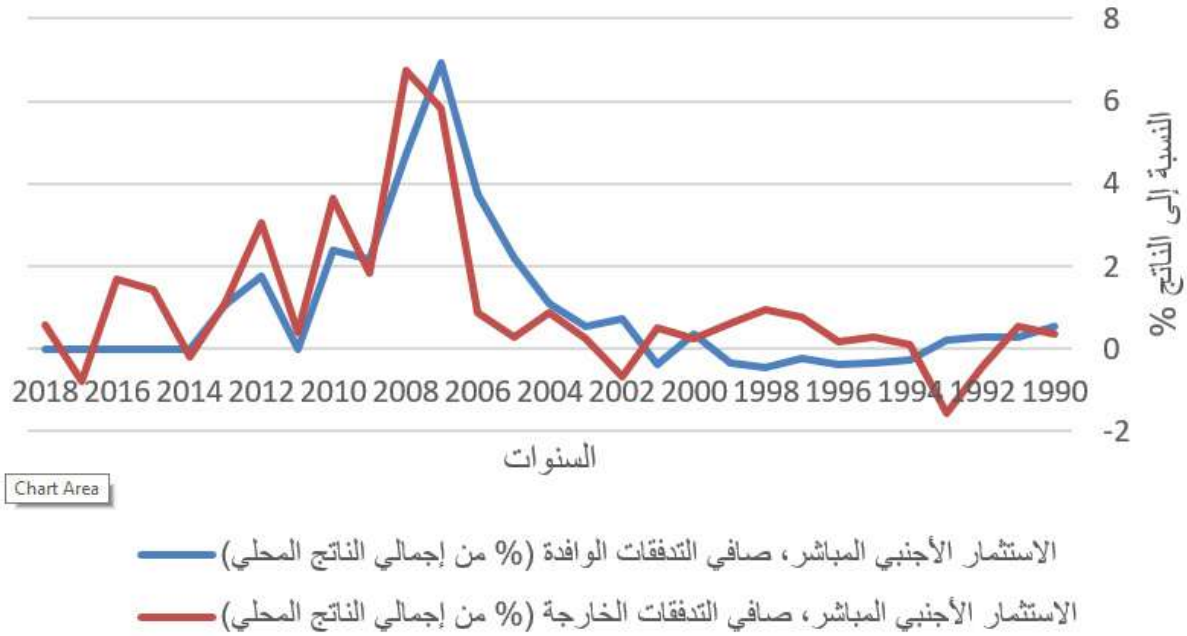

شكل رقم (٩) التدفقات الوافدة والخارجة كنسبة إلى إجمالي الناتج المحلي في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٠: ٢٠١٨

رابعًا: عدم الاستقرار السياسي في ليبيا بعد ثورة فبراير ٢٠١١: الآثار والتداعيات:

تتسبب الأزمات السياسية والأمنية والاقتصادية المترابطة في ليبيا في إضعاف مؤسسات الدولة، ما يسهّل استمرار المجموعات المسلّحة الخارجة عن الدولة، ومن ثم الإضرار باقتصاد البلاد، الأمر الذي جعل من ليبيا كعكة تتداعى عليها الأمم. فمنذ سقوط القذافي عام ٢٠١١، يسيطر النزاع السياسي على ليبيا، ليتبعه العنف وظهور الميليشيات منذ عام ٢٠١٤. وتغذّي العداوات المتداخلة الإيديولوجية والمالية والمناطقية، وتلك العابرة للحدود عدمَ الاستقرار في البلاد. وقد فتح ذلك المجال لظهور ممارسات ضارية أخرى، ومنها الفساد والتهريب والاتجار بالبشر. في حين أن الوضع ما زال متقلّبًا على الأرض، سئم الشعب الليبي من النزاع، حيث لا يزال الجميع يتحارب على السلطة، تؤدي الانشقاقات والاختلالات الناتجة عنها إلى تفاقم البيئة الأمنية. فعلى الرغم من أن المشير حفتر أطلق على جنوده اسم الجيش الوطني الليبي، لا تزال ليبيا تفتقر إلى جيش موحّد قادر على ضمان الأمن القومي. وما زالت الميليشيات المحلية القوية تنضم إلى مختلف الأطراف السياسية في الحرب للسيطرة على الأراضي والموارد. حيث تساهم المسائل الاقتصادية الهيكلية في تفاقم الأزمة. فقد أدى الاعتماد على عائدات النفط طوال ولاية القذافي إلى تنمية دولة ريعية، ما رسم معالم الميثاق الاجتماعي الليبي من حيث مكافآت الدولة وحقوق المواطنين. وخلقت هذه الهيكلية طبقة وسطى كبيرة لكن ضعيفة، وهيكلية حكم غير شفافة وغير خاضعة للمساءلة.

وذهب بعض الباحثين إلى أن مسار النزاع في ليبيا، تتخلله عدة عناصر أولها خصائص المشهد الليبي. وتطرق العنصر الثاني الى أطراف الصراع في ليبيا. وركز العنصر الثالث على قضايا الصراع وتقاطعاته، حيث يوجد ثلاث قضايا محورية تمثل الأرضية التي يجري عليها التفاعل بين الأطراف في المشهد الليبي، وشهدت كلها تغيرات نسبية، وليست حاسمة في موازين القوى العسكرية والسياسية، وهي على النحو التالي، الشرعية السياسية، الصراع العسكري، الصراع على النفط. وتصدى العنصر الرابع للأدوار الخارجية، حيث اكتسبت الاصطفافات الداخلية المتصارعة بين عمليتي فجر ليبيا والكرامة امتدادات خارجية، سواء إقليمية أو دولية، بما أسهم في زيادة وتيرة الصراع لا تخفيض حدته، ومنها أدوار إقليمية متنافسة، وأدوار دولية. كما يبدو من خريطة التشابكات الداخلية والخارجية في الصراع الليبي أن القوى الداخلية المتصارعة لا يمكنها حسم الصراع الليبي سواء كان عسكريًا أو سياسيًا، كما أن الأزمة الليبية تأثرت بطبيعة الاستقطابات والمحاور الإقليمية بعد الثورات، لاسيما أن تدخل القوى أسهم في ترجيح مؤقت، وليس دائمًا، لطرف على حساب آخر، ومن ثم فيمكن دفع الأطراف الليبية للحوار ويبدأ من دفع القوى الكبرى للمحاور الإقليمية للحوار، والاتفاق بالتوازي مع مبادرات الداخل.

وبحسب مؤشر الاستقرار السياسي Political stability index (-٢,٥ ضعيف ؛ ٢,٥ قوي)، جاءت ليبيا في ذيل القائمة وترتيبها ١٩١ من أصل ١٩٥، بقيمة -٢,٤٤ عام ٢٠١٨، وهو ما يعني أن ليبيا دولة تعاني من حالة عدم استقرار سياسي حادة. وكان هذا المؤشر قد سجل -٠,٩٩ في أول سنة له عام ١٩٩٦ (انظر الشكل ١٠). وكان متوسط القيمة في ليبيا خلال تلك الفترة -٠,٧٤ نقطة بحد أدنى -٢,٤٤ نقطة في ٢٠١٨ وحد أقصى ٠,٨٣ نقطة في ٢٠٠٩. آخر قيمة من ٢٠١٨ هي -٢,٤٤ نقطة. وللمقارنة، يبلغ المتوسط العالمي في عام ٢٠١٨ استنادًا إلى ١٩٥ دولة -٠,٠٥ نقطة.

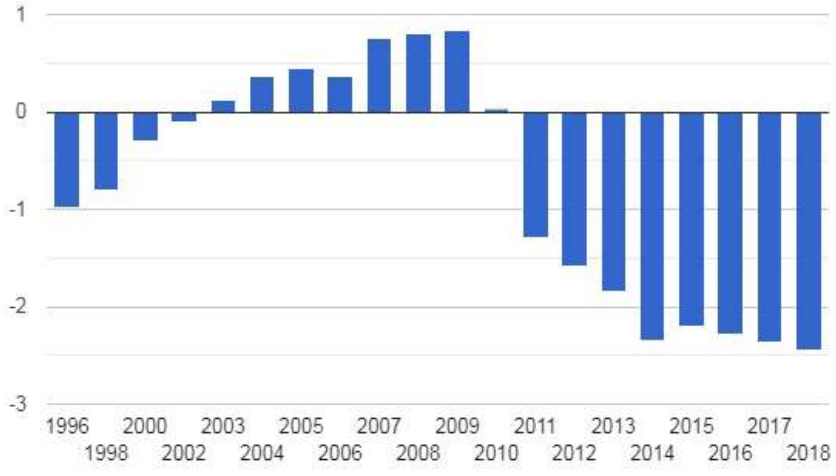

Source: TheGlobalEconomy.com; The World Bank

شكل رقم (١٠) مؤشر الاستقرار السياسي في ليبيا خلال الفترة ١٩٩٦: ٢٠١٨.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن عرض أهم الآثار التي نجمت عن تفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي في ليبيا منذ ٢٠١١، وذلك على النحو التالي:

١) الانقسام الداخلي وانعدام الأمن:

تعود جذور الانقسام في الكيان السياسي الليبي إلى انقسامات داخل المؤسسات الحكومية قابلها تشرذم في القطاع الأمني، وعلى ضوء ذلك انعكست العلاقة المبهمة بين أذرع الحكومة التنفيذية والتشريعية. فبدت هناك سلطتان لا تتنافسان على تقدم ومصلحة الدولة، بل تتصارعان من أجل السلطة دون هوادة، ودون وعي بآثار هذا على كيان الدولة، التي باتت على حافة الانهيار. وكان انعدام الأمن، بمثابة المشكلة الأخطر التي تواجهها ليبيا منذ العام ٢٠١١. فقد كان لذلك تداعيات سلبية عبر مختلف المجالات، ومن ثم قوض انعدام الأمن هذا الجهود الرامية إلى بناء المؤسسات الإدارية الفاعلة، وقيد البصمة الدولية التي كانت عند حدها الأدنى، وسهل توسّع المجموعات المسلحة في ليبيا وفي المنطقة بشكل غير مسبوق. وكان القادة السياسيون الليبيون يتعرَّضون لتهديد مستمر بالهجوم. كما اتضح بشكل درامي في اختطاف رئيس الوزراء علي زيدان في شهر أبريل ٢٠١٣. ودخلت ليبيا في حروب أبناء الوطن الواحد بحثًا عن السلطة، إذ أصبحت الصراعات الهادفة إلى السيطرة على قطاع الأمن في كل منهما محور السياسة الانتقالية في أعقاب الانتفاضات الشعبية في العام ٢٠١١. وبدل إصلاحه وتطويره لتعزيز الشرعية الهشّة للحكومات المؤقتة، انهار قطاع الأمن في كلٍّ من ليبيا بحلول العام ٢٠١٤. ودخلت البلد الآن في حلقة مفرغة، حيث تتطلّب إعادة بناء دولة مركزية فعّالة وهويّات وطنية متماسكة إيجاد إجماع جديد حول أهداف قطاع الأمن وكيفية حوكمته، غير أن التوصّل إلى مثل هذا الاتفاق يعتمد على حلّ الانقسامات السياسية والتصدّعات الاجتماعية العميقة التي أدّت إلى الحرب.

٢) توقُّف عملية بناء الدولة:

إذ قوض انعدام الأمن إلى حد كبير عملية بناء الدولة التي كانت صعبة أصلًا في ليبيا، حيث كانت دولة ما بعد القذافي غاية في الضعف، من الناحيتين السياسية والإدارية، فبادئ ذي بدء، لم تتقيد العملية الدستورية في ليبيا بالجدول الزمني الذي حُدِّد خلال الحرب. في الواقع، تمثّل الهدف من الجدول الزمني هذا بوضع دستور لليبيا في غضون عام واحد من تاريخ التحرير. ولكن وبعد مرور أكثر من عامين على وفاة القذافي لم تكن لجنة صياغة الدستور قد بدأت عملها قط.

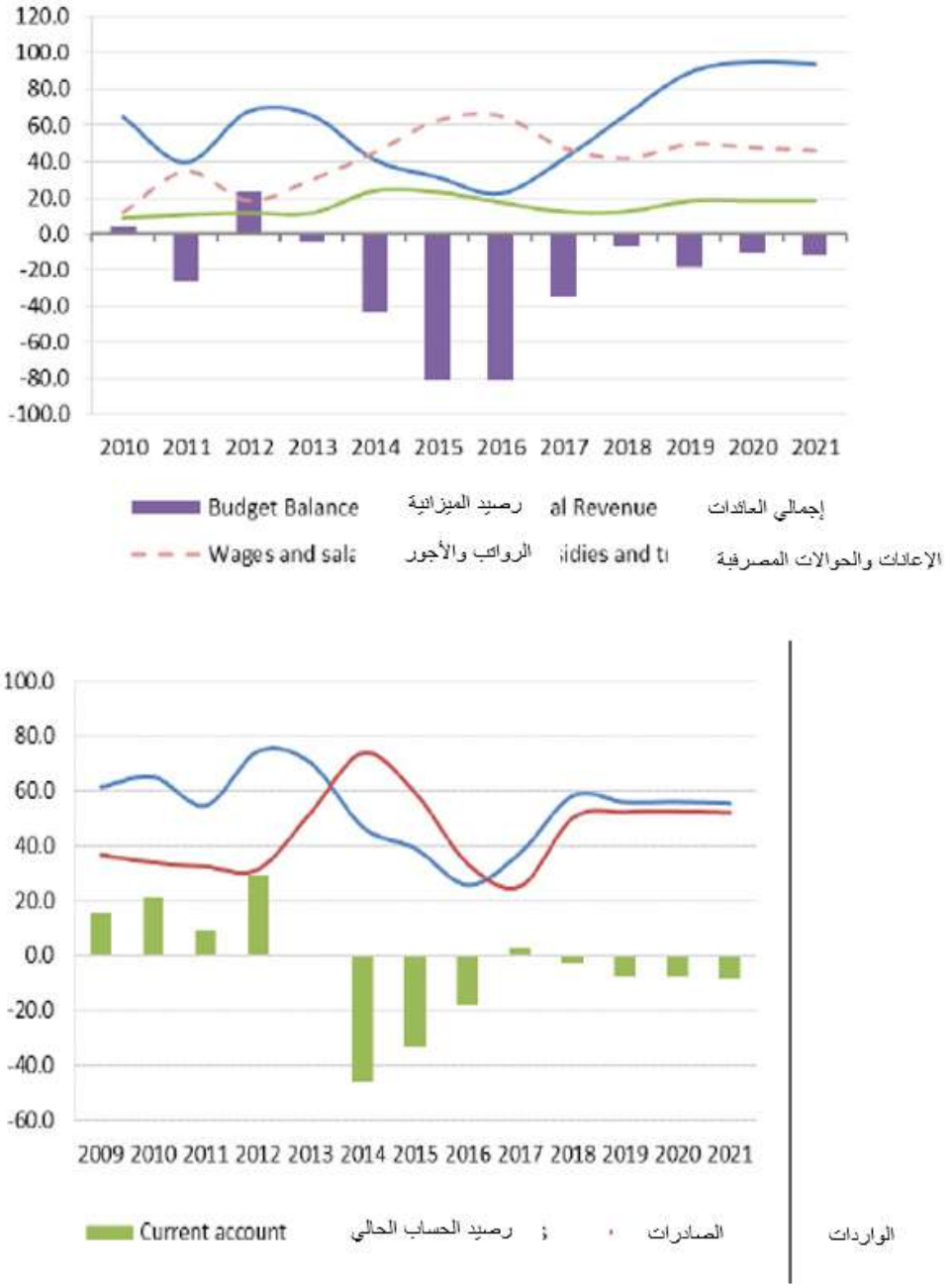

شكل رقم (١١) العجز المزدوج[٢٩] ما زال مرتفعًا، النسبة المئوية (٪) من إجمالي الناتج المحلي[٣٠]

٢٩ يشمل العجز المزدوج عجزًا داخليًّا معبرًا عنه بعجزالموازنة، أي نسبة الإيرادات إلى النفقات، وعجزًا خارجيًّا متمثلًا في عجز ميزان المدفوعات، الذي هو بمثابة سجل تدون فيه علاقات المقيمين داخل الدولة مع المقيمين خارجها.

٣٠ البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، "مذكرة المشاركة القِطرية الخاصة بدولة ليبيا للفترة الممتدة من عام ٢٠١٩ إلى عام ٢٠٢١"، مرجع سابق.

٣) التحديات الاقتصادية:

استؤنف إنتاج النفط بسرعة في أعقاب الحرب، متيحًا لليبيا تجنب بعض الخيارات الأكثر خطورة التي تواجه مجتمعات ما بعد الصراع، وذلك لأنها تستطيع تمويل إعادة الإعمار ودفع كثير من رواتب المجموعات بما فيها الميليشيات. ولكن مع الاستيلاء المسلح على الكثير من المنشآت النفطية في ليبيا في صيف عام ٢٠١٣ طُرحت بعض التساؤلات حول استقرار الاقتصاد في ليبيا بما في ذلك قدرة الحكومة على دفع رواتب إلى أجل غير مسمى. وتحتاج ليبيا إلى إصلاحات اقتصادية يكون من شأنها أن تؤسس بيئة صديقة للأعمال بشكل أكبر. واتخذت الحكومة الليبية عددًا من الخطوات بعد الحرب بالاتجاه الصحيح، ولكنها كانت أيضًا مرغمة على زيادة الرواتب والإعانات الحكومية، والتي قامت جميعها بتشويه الاقتصاد والعمل ضد النمو الاقتصادي المستدام على نطاق واسع.

وفي خضم حالة عدم الاستقرار السياسي، لم يكن الاقتصاد ببعيد، فقد سجلت معدلات النمو الاقتصادي نموًّا سلبيًّا وصل إلى ٠٨ , ٦٢ ٪ عام ٢٠١١، ثم ما لبث أن عاود المعدلات الإيجابية، غير أنه سرعان ما اتجه سلبيًّا في الفترة ٢٠١٣: ٢٠١٦، قبل أن يعاود مجددًا تسجيل معدلات نمو إيجابية عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨. وعلى صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فلم تكن الأوضاع السياسية منها ببعيد، فرغم ما وصل إليه الاقتصاد الليبي من جذب ٤ , ٦٩ مليار دولار أمريكي بالأسعار الجارية للدولار كصافي تدفقات في عام ٢٠٠٧، سرعان ما تهاوت هذه النسبة إلى الصفر في الفترة ٢٠١٤: ٢٠١٨. بما يعني أن الصراع السياسي قد طرد الاستثمار الأجنبي المباشر من ليبيا. وفي اتجاه مغاير يتعلق بصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة، فقد سجلت ما يساوي ٦٥٪ من الناتج، أي لا تتعدى ١٪. وتقبع ليبيا في مؤشر الاستقرار السياسي[٣١]، في المركز ١٩٠ من أصل ١٩٥ دولة بقيمة -٢,٣٣.

٣١ كما يوجد مؤشر آخر وهو مؤشر الاستقرار السياسي، الذي يصدره البنك الدولي – متاح على الرابط التالي https://bit.ly/3kgucGt- (-٢,٥ ضعيف ؛ ٢,٥ قوي) ، ٢٠١٧ – ترتيب الدولة: كان متوسط عام ٢٠١٧ -٠,٥٠ نقطة. وكانت أعلى قيمة في موناكو: ١,٦٥ نقطة وأدنى قيمة في اليمن: -٢,٩٦ نقطة. يوجد أدناه مخطط لجميع البلدان التي تتوفر فيها بيانات. أو يقيس مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف / الإرهاب تصورات احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة ، بما في ذلك العنف ذو الدوافع السياسية والإرهاب. هذا المؤشر هو متوسط لعدة فهارس أخرى من وحدة المعلومات الاقتصادية، والمنتدى الاقتصادي العالمي ، وخدمات المخاطر السياسية، من بين أمور أخرى.

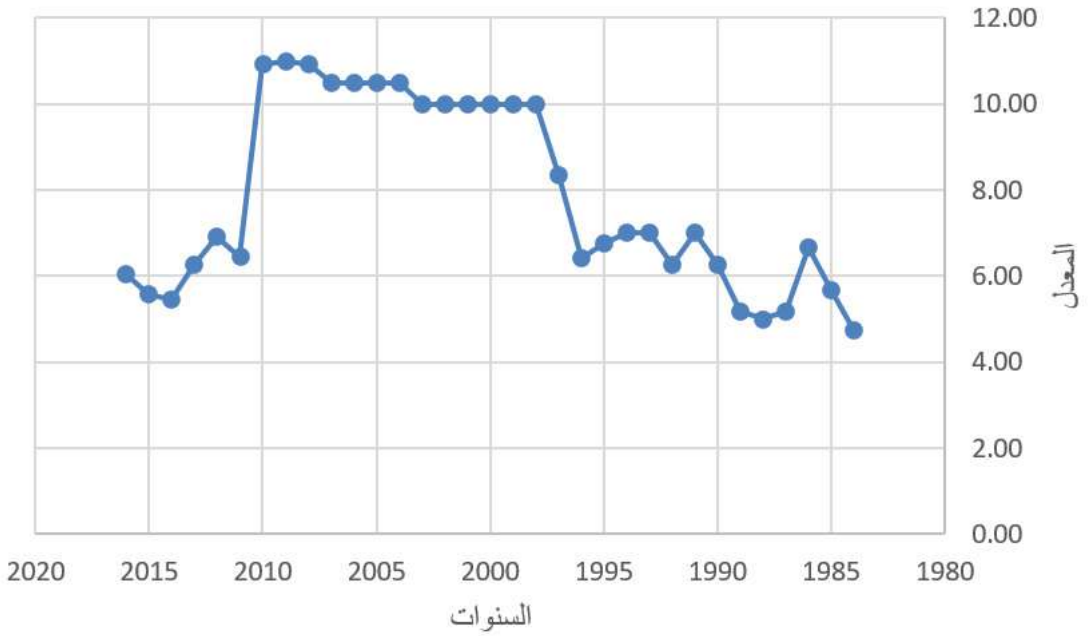

شكل رقم (١٢) تطور مؤشر الاستقرار السياسي في ليبيا للفترة ١٩٨٤ : ٢٠١٦ [٣٢].

٤) تضاؤل وتراجع الحالة الصحية والخدمات الأساسية:

يعاني الشعب الليبي من نقص حاد في الرعاية الصحية. فقد أغلق حوالي ٢٠ ٪ من المستشفيات الحكومية ومرافق الرعاية الصحية الأولية أبوابه، ولا يملك سوى أقل من سدس مرافق الرعاية الصحية الأولية الأدوية الأساسية المناسبة. كما أن ليبيا تعاني من نقص في الموظفين المتخصصين في الرعاية الصحية، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى فرار العمال الأجانب في مجال الرعاية الصحية من البلاد. فبحسب منظمة الصحة الدولية WHO، لا يقدّم إلا أقل من ١٥ ٪ من بين ١٣٠٠ عيادة للرعاية الصحية الأولى رعاية ما قبل الولادة، في حين لا يقدم سوى نصف هذه العيادات إدارة الأمراض المزمنة الشائعة. ويقدّم أقل من ٤٣ ٪ من هذه العيادات خدمات التلقيح، وأقل من نصفها يقدم علاج أمراض القلب. ويقدم أقل من ثلث هذه العيادات خدمات التشخيص في المختبرات، وأقل من ٥ ٪ منها يملك آلة تصوير بالأشعة. وينعكس اليوم التقدم السابق في مجال الرعاية الصحية للأم والطفل نظرًا لافتقار عيادات الرعاية الصحية الأولية للمدخلات اللازمة، وهي بذلك غير قادرة على تلبية الطلب الكبير على خدماتها، أو أغلقت بسبب النزاعات[٣٣].

٣٢ إعداد الباحث اعتمادًا على قاعدة بيانات International country risk guide data xls

٣٣ اليونيسف، ليبيا: "تقرير حول الوضع الإنساني"، يوليو– سبتمبر ١-Libya: Humanitarian Situation Report (July September، ٢٠١٧.

كما تشهد أجزاء كبيرة من البلاد انقطاعًا في التيار الكهربائي لمدة تصل إلى ١٠ ساعات في اليوم، بسبب النقص في التوليد والمشاكل في الشبكة. ويحمل النقص المزمن في إمداد الكهرباء أثرًا سلبيًّا عميقًا على الأنشطة الاقتصادية والعائلات والخدمات العامة. وينتج هذا الإمداد الضعيف بالكهرباء عن الأضرار التي تسبب بها النزاع وتراكم أعمال الصيانة، بسبب انعدام الأمن بشكل أساسي، بالإضافة إلى عدم توفّر قطع الغيار المناسبة والانقطاع في إمدادات الوقود، والتأخيرات في إتمام المشاريع الجديدة، ورغم أن القدرة المنصبّة تبلغ ١٠,٢ جيجاواط؛ يبلغ الحد الأقصى للتوليد حوالي ٥,٢ جيجاواط (أي حوالي ٥٥٪ منها). إلا أن الحد الأقصى لتوليد الكهرباء يبلغ ٧,٥ جيجاوات. بالإضافة إلى ذلك، يتسبب قطاع الطاقة باستنفاد الأموال نظرًا للعلاوات المدعومة للغاية، ومدخلات الوقود المدعوم، والخسائر التجارية العالية. فإعانات الوقود المنبعية وحدها تصل إلى نحو ملياري دينار ليبي، في حين تبلغ الخسائر الكهربائية من المصب ١,٨ مليار دينار ليبي. ويسترد القطاع في الوقت الحالي ٩ ٪ فقط من التكاليف المباشرة للإنتاج والتزويد. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي العلاوات المنخفضة إلى التبذير في الاستهلاك (من مثال إبقاء النوافذ مفتوحةً عند تشغيل المكيّف)، ما يحمل ثمنًا اقتصاديًّا كبيرًا[٣٤].

ونظرًا لأن قطاع النفط هو المصدر الرئيس للنمو تظل الأنشطة الاقتصادية مقيدة بفعل الاشتباكات المتكررة حول مرافق البنية التحتية للنفط بهدف السيطرة على الثروة النفطية. وثبت أن طموح البلاد رفع إنتاج النفط إلى ١,٦ مليون برميل يوميًّا مفرط في التفاؤل، حيث إن الهدف يتعطل بشكل متكرر بسبب الصراعات السياسية، ويعيق ما يرتبط بذلك من انعدام الأمن والإصلاحات والاستثمار وتنمية القطاع الخاص. كما يلقي الجمود السياسي الحالي والنتائج الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة به صعوبات شديدة على عاتق المواطنين والمهاجرين الليبيين، وتفاقم الآفاق القاتمة من هذه الصعوبات. فالتحدي الرئيس الذي يواجه ليبيا هو الحفاظ على البلاد موحدة لمنعها من التشرذم ومن تسريع وتيرة العنف، ويحتاج السيناريو البديل إلى قرار سياسي يمكّن دولة متماسكة من تنفيذ السياسات والإصلاحات الحاسمة لتعزيز المؤسسات، وتحقيق الاستقرار في إطار الاقتصاد الكلي، وتنويع الاقتصاد لتوليد ما يكفي من الوظائف الخاصة، وتحسين رفاهية السكان. فقد كانت ليبيا في السابق بلدًا ذا دخل متوسط إلى مرتفع يسجّل مؤشرات للصحة والتعليم هي الأعلى في أفريقيا. إلا أن الأزمة المطولة أدت إلى تدمير رأس المال البشري وسبل العيش والخدمات الأساسية والبنية التحتية، بالإضافة إلى تراجع في الدخل ليصبح متوسطًا إلى منخفض. وفي حين يصعب تقييم حجم التداعي الاجتماعي نظرًا لضعف البيانات المتوفّرة وغياب الإمكانات الإحصائية.

٣٤ البنك الدولي: "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية" استعراض للمصروفات العامة، ٢٠١٥.

خاتمة:

حاولت الدرسة تحليل التغييرات في أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي في ليبيا، وتفاعلها مع حالة عدم الاستقرار السياسي، وتبين أن الصراعات السياسية، قد أضرت بالاقتصاد الليبي، وأورثته اضطرابًا في بيئة اقتصادية غير ملائمة تعاني في غالبية مؤشراتها، فقد جاءت ليبيا في مؤشر الاستقرار السياسي Political stability index (-٢,٥ ضعيف ؛ ٢,٥ قوي)، في ذيل القائمة وترتيبها ١٩١ من أصل ١٩٥، بقيمة -٢,٤٤ عام ٢٠١٨، وهو ما يعني أن ليبيا دول تعاني من حالة عدم استقرار سياسي حادة. ومع قيام الثورة الليبية في ١٧ فبراير من عام ٢٠١١، تراجعت قيمة إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي، وكان حجم الناتج قد انخفض ٢٨,٣٦ مليار دولار، بعد أن كان ٤٦,٣ مليار دولار ٢٠١٠، أي إنه قد فقد ما يقارب ٦٢ ٪ مما حققه في عشر سنوات في عام واحد. لكنه أيضًا على غرار التقلبات السريعة، وصل إلى ٥٠,٣٤ مليار دولار عام ٢٠١٨. كذلك بلغ معدل نمو الناتج المحلي اللإجمالي في ليبيا خلال الفترة ٢٠٠٠: ٢٠١٨، متوسطًا قدره ١,٥ ٪. كما تراجع متوسط نصيب الفرد من الناتج، منذ أول بيانات متاحة له عام ١٩٩٩، من ٨٧٨٠ دولارًا أمريكيًا إلى ٧٥٣٧ دولارًا عام ٢٠١٨. وكانت نسبة الصادرات من السلع والخدمات إلى الناتج وبعد فترة من الترنح جراء الثورة وما تبعها من تداعيات وانعكاسات، وصلت إلى ٢٣,٦٢ ٪ عام ٢٠١٨. حيث بلغ متوسطًا قدره ٤٩,٧٨٪ خلال فترة الدراسة. كما شهد معدل التضخم حالة تذبذب، وبلغ ما متوسطه ٧,٦٪. في حين بلغ معدل البطالة ١٩,٧٩٪ خلال فترة الدراسة.

وتعتبر فعالية السياسة النقدية في ليبيا محدودة بسبب تراجع كمية النقد المنقولة عبر النظام الرسمي. وقد أدى الطلب المتزايد على العملة الأجنبية، وخفض عدد عمليات الصرف الأجنبي المتعلقة بالنفط إلى هبوط الاحتياطات بشكل حاد بنسبة ٣٥,٤ ٪ (من ١٢٤ مليار دولار عام ٢٠١٢، إلى ٨٠ مليار دولار عام ٢٠١٨). وتعاني ليبيا من عجز في الموازنة يصل إلى حوالي ٧٠ بالمائة من الناتج الإجمالي المحلي. ولتمويل هذا العجز، يجري استنفاد صافي احتياطيات النقد الأجنبي بسرعة. وانخفضت هذه الاحتياطيات بمقدار النصف من ١٠٧,٦ مليار دولار في ٢٠١٣ إلى ما يقدر بنحو ٥٦,٨ مليار دولار بنهاية ٢٠١٥. وواصل سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار تراجعه، إذ سجَّل هبوطًا آخر يزيد على تسعة في المائة في ٢٠١٥. وفي السوق الموازية، انخفضت قيمة الدينار نحو ١٦٠ ٪. كما بينت الدراسة أن حالة عدم الاستقرار السياسي قد أدت لهروب الاستثمار من ليبيا، فقد سجلت نسبة التدفقات الاستثمارية إلى الناتج صفرًا خلال السنوات الأربع ٢٠١٥: ٢٠١٨. في المقابل لم تتجاوز نسبة الاستثمارات الخارجة واحدًا بالمائة لتسجل ٠,٥٦ عام ٢٠١٨.

صادر عام ٢٠٢٣ عن مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر

الآراء الواردة بالدراسة تعبر عن وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، ويمنع نقل هذه الدراسة أو نسخها أو ترجمتها أو أي جزء منها إلا بإذن مسبق من المركز

info@arkansrp.com

أركـان للدراسات والأبحاث والنشر

Arkan for Studies Research and Publishing